مقدمة نقدية في تحقيق النصوص

الدكتور عبدالوهاب محمد علي العدواني
جامعة الموصل/ كلية الآداب

نقرأ ماكتبه العارفون في «تحقيق النصوص»، ونفيد منه فوائد جمّة (١)، ونحاضر في ذلك، ويكون لنا حوار طويل متشعب مع طلبة الدراسات العليا في مناهج هذا الفن جملة وتفصيلاً؛ نظريةً وتطبيقاً، وقد نختار في فصل من فصولنا الدراسيّة نصاً محققاً لنجعله — من وجهة نظر نقدية — مادة تطبيق لمفردات مانحن فيه، نعرض له بالمناقشة والدرس والتحليل، ونذكر: اننا اخترنا «منامات الوهراني — بتحقيق: إبراهيم شعلان، ومحمد نغش (٢)»، في فصل، والجزء العشرين من «عيون التواريخ — لابن

(١) ينظر — على سبيل المثال لا الحصر — : أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، بتحقيقنا، مجلة المورد، العدد الأول، من المجلد السادس، بغداد ١٩٧٧، ص ١١٧ — ١٣٨، عبدالسلام هارون؛ كتابه: تحقيق النصوص ونشرها، صلاح الدين المنجد؛ وسالته الصغيرة: قواعد تحقيق المخطوطات.

(٢) القاهرة — ١٩٦٨.

شاكر الكتبي، بتحقيق: الدكتور فيصل السامر ، ونبيلة عبد المنعم » (١) في فصل ثان والجزء الحادي والعشرين « منه ، بتحقيقهما (٢) » في فصل ثالث ، وتقرينا مظاهر « التحقيق — بوصفه علماً وفناً — في اخراج هذه الاسفار ، فوجدنا كثيراً من أساليب معالجة النص المحفوظ، منها ما يقبل ومنها ما يقبل قبولا مراً، ومنها ما يرد لهذا السبب أو ذاك ، وتهيأت لنا حصيلة المدارسة مادةً ، لم نر أننا محتاجون ألى كتابتها ، تقديراً منّا للفرق الكبير بين مايصلح أن يقال في محاضرة ، وما يمكن أن يكتب للقارىء العام ، ولكننا حملنا بعد حين على الكتابة حملاً ، فقد سأل سائل من الطلبة : وكيف تكون القراءة النقدية لنص محقق ، نريد امثولة ؟

وبعد النظر في دواعي هذا السؤال ومراميه ، ومايتصل بهذه المرامي من جدوى القراءة المطلوبة وجدنا :

أولاً : أن العناية بهذا الاتجاه العلمي لاتختلف — من حيث بواعثها وأهدافها ونتائجها أيضاً — عن العناية بنقد أيّ أثر إبداعي كديوان الشعر ، والمجموعة القصصية ، والرواية ، ولمَ لايكون لتحقيق النص القديم نقّاده ومناهج نقده، وقد اتسعت اليوم دائرة اهتمام النقاد ، فبدأنا نقرأ نقداً للفن التشكيلي، ونقداً للأعمال المصوّرة كرقوق السينما والتلفاز ، ونقداً ... ونقداً .. ، فلا تستكثر أو تستنكر إذاً على تحقيق النصوص محاولةً لقراءة منهجية في أشكاله ومضامينه ، والهدف أن تغني أفكارنا في هذا المجال، وتعتدل وتتأصل .

ثانياً: أن العناية المشار اليها محتاجة الى مهاد نظري ، نبني عليه الأمثولة التطبيقية ، لنستطيع في أثناء المعالجة أن نرّد الفكرة النقدية إلى وجه من النظرية ، يمثل مانظن أنه الصحيح في تحقيق النص ، والأنسب ، والاولى — وهذه درجات — والمقبول ، والضعيف ، والمستنكر والرديء والمردود والمخطوء من عمل المحقق .

ولابد من الاشارة في هذا الموضع إلى أن أعلاماً من أساتذتنا قد عنوا بنقد النصوص المحققة فكانت لهم في هذا الحقل كتابات بارعة ، لاعذر لمعنّي بتحقيق النصوص في التقصير عن الاطلاع عليهما ، وفي المقدمة منهم منسوقين على حروف المعجم : إبراهيم السامرائي

(١) بغداد — ١٩٨٠ .
(٢) بغداد — ١٩٨٤

حمد الجاسر ، عبد السلام هارون ، علي جواد الطاهر ، مصطفى جواد ، ومن أقرب آثارهم المنشورة الى أيدينا الساعة كتاب السامرائي : «مع المصادر في اللغة والأدب» ، فقد ضمّ جزؤه الأول (١) – على سبيل المثال – نقداً للكتب الآتية :

١ – العين – للخليل بن أحمد الفراهيدي، بتحقيق : الدكتور عبد الله درويش (٢) ص ص ١٣ – ٤٣ .

٢ – التحف والهدايا – للخالديين – بتحقيق : الدكتور سامي الدهان (٣) ، ص ص ٦٥ – ٨١ :

٣ – الفسر ؛ شرح ديوان أبي الطيب المتنبي – لابن جني ، بتحقيق : الدكتور صفاء خلوصي (٤) ، ص ص ٩٣ – ١٧٩ .

٤ – مختار من كتاب اللهو والملاهي – لابن خرداذبه ، بتحقيق : إغناطيوس عبده خليفة اليسوعي (٥) ، ص ص ١٨٨ – ٢٠٧

٥ – الفرْق – لثابت بن أبي ثابت ، بتحقيق : محمد الفاسي (٦) ، ص ص ٢١١ ٢٢٤ .

٦ – المختار من قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور (٧) – لعلي نور الدين المسعودي (٨) ، ص ص ٢٢٧ – ٢٤٦ .

٧ – افتتاح الدعوة – للقاضي النعمان ، بتحقيق : فرحات الدشراوي (٩) ، ص ص ٢٤٩ – ٢٦١ .

---

(١) بغداد – ١٩٨٠ .

(٢) بغداد – ١٩٦٧ .

(٣) القاهرة – ١٩٥٦ .

(٤) بغداد – ١٩٧٠ .

(٥) بيروت – ١٩٦١

(٦) الرباط – ١٩٧٣ ، وقد أعاد الدكتور حاتم الضامن تحقيق الكتاب ، ونشره في العددين الثاني والثالث : من المجلد الثالث عشر ، من مجلة المورد ، بغداد ١٩٨٤ ، ص ص ٧٥ – ١٢٦ ، ص ص ٦١ – ١٠٢ .

(٧) الأنبذة : ليست من نص العنوان الذي نشر به أحمد الجندي كتاب : قطب السرور ، دمشق – ١٩٦٩ . وهو من تأليف : إبراهيم بن القاسم النديم .

(٨) تونس – ١٩٧٦ .

(٩) تونس – ١٩٧٥

٨ — إنباه الرواة على أنباه النحاة ؛ الجزء الرابع منه — لجمال الدين القفطي (١) بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص ص ٢٩١ — ٣٠١ :

وانضمّ الجزء الثاني من الكتاب نفسه (٢) على نقود أخرى ، ليس من همنّا — وقد قرأنا للسامرائي وغيره كتابات كثيرة في هذا الاتجاه — تقديم ثبت بها ، فلهذا الثبت غير هذا الموضع ، وحسبنا التنبيه على أن الطابع العام لعنايات أصحابها فيها هو : القراءة الحرفية الدقيقة للنصوص المحققة ، والاهتمام بتقويم ماوقع في متونها من : التصحيف ، والتحريف ، والنقص ، والخطأ في الضبط اللغوي والنحوي ، وخلل الأوزان الشعرية ، واضطراب المتون ، وزيادات النسّاخ ، وأخطاء الرسم ، وتصرف المحققين بالنصوص ، والأخطاء الواقعة في الأعلام والمواضع والنصوص المضمنّة من : آية وحديث ومثل وقول سائر وبيت شعر وما أشبه ، وخفاء المعاني لعيب في السياق ، والخلط بين الشعر والنثر وكثير من أمثال هذه العيوب ، التي يجد القارىء صورها ناجزة قريبة في معرض ماكتبه السامرائي في نقد جزأي كتاب : « الفسر ... » (٣) ، وربما وجد أنماطاً أخرى من عقابيل عمل المحقق ، لانريد الافاضة بذكرها وقد رسمنا لبحثنا هذا في نظريته وتطبيقه — بوصفه مقدمةً ليس إلاّ — أن يكون ميداناً لعرض وجود مما يعنى به الناقد في قراءته لأي نص محقق ، من حيث : مقدمة المحقق ، منهجه في التحقيق ، وحكمته ومعرفته ورصانته في التعليق ، ودقة مايقدمه في هوامشه من معلومات ، فضلاً عن حسن أستفادته من قدرته الإبداعية في خدمة النص شكلاً وموضوعاً وفق الأصول المرعية في تحقيق النصوص التراثية .

ويجمل السامرائي أصول التحقيق وتكملاته بعد تقويمه الموجز لعمل المستشرق الألماني هلموت ريتر في تحقيق «اسرار البلاغة — لعبد القاهر الجرجاني» (٤) بقوله : « أكتفي بهذين المثلين من هذا الكتاب ، الذي حققه ، فأحسن تحقيقه من حيث :

— ضبط النص .

— الموازنة بين الأصول المخطوطة .

---

(١) القاهرة — ١٩٧٣ .

(٢) يعني : من كتاب : مع المصادر ... ، بغداد — ١٩٨١ .

(٣) مع المصادر في اللغة والأدب ١ : ٩٣ — ١٧٩ .

(٤) إستانبول — ١٩٥٤ .

— التعريف بالكتاب بالمقدمة العلمية الدقيقة .

— التذييل بالفهارس النافعة (١) » .

ونفصّل نحن ، فنقول :

إن الكتاب القديم — أياً كان — وديعة بين ايدينا ، ومن واجبنا في الوديعة أن نرعاها ، ونكرم مثواها بين أفكارنا وأقلامنا ومناهجنا في العمل ، وليس من الرعاية والأكرام في شيء أن نعسفها بما لايناسب حرمتها التاريخية ، وإرث صاحبها فيها ، وإرثه بتحديد مختصر : خطة تأليف ، ونسيج افكار ، وعبارة دالة على مضمونها ، مشيرةً إلى ذوق صاحبها فيها ، والمحقق الثبْت هو : من يقدر هذه المظاهر حقّ قدرها ، ويجتهد في خدمتها حدّ الخوف — كما يقال — عليها بسهوة غير مقصودة ، فكيف بمن يتناول نصاً جميلا من المكتبة الادبيةالقديمة .فيعبث به عبثاً فاحشاً ؛يوجب عليه المقاضاة النقدية والتعزير الفني على جرأته في تشويه التراث ، وفي ذلك مافيه من التخريب الفكري لأدب الأمة وتراثها ، ولنضرب مثلاً كتاب « عنوان المرقصات والمطربات — لعلي بن موسى بن سعيد الأندلسي ، المتوفى سنة : ٦٨٥ هـ » (٢) ، فقد نشره رجل مجهول في بيروت : سنة ١٩٧٣م ، بعد نشرتيه في القاهرة : سنة ١٢٨٦هـ ، والجزائر : سنة : ١٣٦٨ هـ وأصدرته له دار نشر رديئة ؛ لانعرف عنها غير انها « دار حمد ومحيو » رأت أن تملأ صفحة العنوان بالنص الآتي :

«المرقصات والمطربات »

لرئيس الأدباء وعميد الفضلاء

نور الدين علي بن الوزير أبي عمران

المتوفى

سنة ثلاث وسبعين وستمائة هجرية

و

صاحب كتاب

« المشرق في أخبار المشرق »

وسودت الصفحة الخامسة من النشرة بالنص الآتي :

---

(١) مع المصادر ١: ٧ .

(٢) ينظر ماكتبه محسن حامد العيادي عن هذا الكتاب في رسالته للماجستير : ابن سعيد الأندلسي ، حياته وتراثه الفكري والأدبي : صص ٢٢٠ — ٢٣٢ ، وما كتبه محمد عبدالغني حسن في كتابه : ابن سعيد المغربي ؛ المؤرخ والرحالة الأديب : ١٤٨ .

- كلمة حول الكتاب -

«هذا الكتاب كتاب : الراقصات والمطربات هو كتاب من كتب التراث الذي مضى عليه وقت من الزمن الغابر ، والكتاب مع صغر حجمه وقلة عـدد صفحاته فهـو يعـد من الكتب الأدبية الفنية . لما جمعه بين صفحاته من أخبار الراقصات والمطربات في تلك العصور الغابرة، ويكفي هذا الكتاب أن يكون مؤلفه هو العلامة نور الدين علي بن الوزير أبي عمران ؛ صاحب الوفيات .

ونحن نشكر الزميل ... الذي قدم إلينا هذا الكتاب هدية دون مقابل سوى احياء هذا الكتاب ونشره مجدداً لما فيه من فوائد جمة من الناحية التاريخية والأدبية والفنية ؛ بالاضافة إلى أخبار الشعراء والعشاق و المطربين وغيره مما يفيد قارئنا العربي ؛ الذي كان وما يزال يتعشق تراث علمائه وأدبائه وأجداده ، وإن كنا نشرنا هذا الكتاب بعد أن أخذنا آراء من هم أعرف منا وأعلم بكتب التراث ، ونزولاً عند رغبة الكثيرين قمنا بنشره وطبعه طباعة جيدة وأنيقة ، هـذا ماكان ؛ وبالله المستعان » وختمت الصفحة السابعة والثمانين بعد المئتين — وقد شكت في النص السابق من صغر حجم الكتاب وقلة عدد صفحاته — بالنص الآتي :

«تم طبع هذا الكتاب : المرقصات والمطربات في ٣٠ آذار ١٩٧٣ ، المأخوذ عن الطبعة الأولى المطبوعة في القاهرة : سنة ١٢٨٦ هـ ، وهذه الطبعة تمتاز عن الطبعة الأولى بتبويبها وتنسيقها والاضافات التي زيدت عليها بمـا يناسب مواضيع هـذا الكتاب » ويتضح من هذا أن المكلف باعداد الكتاب للنشر قد أعطى نفسه ثلاثة حقوق :

أولا :التبويب ، فقسم النص قسمين ، بدأ القسم الثاني منهما في الصفحة الخامسة والتسعين .

ثانياً :التنسيق والاضافة متداخلين ، ولعله أراد : تنسيق إخراجه بصفحة عنوان ؛ وصفحة بيضاء داخلية ، ليس فيها غير كلمتين : « المرقصات والمطربات » ؛ وصفحة مُجدْولة . وصفحة مسوّدة بكلمة حول الكتاب ، وصفحة مزخرفة منمنمة ؛ حوت البسملة ومدخل النص : « قال رئيس الادباء وعميد الفضلاء ، نور الدين أبو الحسن علي بن الوزير العالم أبي عمران موسى .... » ، والصفحة الخامسة والتسعين ؛ وفيها بداية القسم الثاني من : المطربات والمرقصات ؛ وصفحة مزخرفة أخرى ، حوت بسملة أخرى

والعنوان الآتي « أخبار أبي نواس وجنان خاصة » ، ولاغبار على هذا التنسيق ، ثم ، تتوالى الصفحات والعنوانات :

وهذه مرحلة تنسيقية ، ختمها الناشر بقوله في : الصفحة السابعة و الثمانين بعد المئة : «عن الأغاني ١١ — ١٢ مجلد سادس » ، وتبدأ مرحلة أخرى فيها أشعار لابن زيدون : الص ١٨٧ ، الأرجاني : ١٩١ ، الطغرائي : ١٩٢ ، حافظ أبراهيم : ١٩٣ ، أبي الأسود الدؤلي : ١٩٥ ، الشريف الرضي : ١٩٧ ، البحتري : ٢٠٠ ، وغير هؤلاء في السياق ، وأبيات وصفها بعبارة مرتبكة بأنها « مختارة لعدة شعراء من شعراء الحب في المرقص من الشعر والغزل والوصف والشكوى والحنين لأ شهر العشاق والغرام في العصور الغابرة » .

وقال بعد هذا : « وقد آنتقدناها نظراً لأهميتها ، وتتناسب مع مواد المرقصات والمطربات ص ص ٢٠٩ — ٢٢٨» وهي لعدد كبير من شعراء العصور الأدبية المتعاقبة ، نذكر منهم الشاب الظريف ، الحاجري ، البهاء زهير ، مجنون ليلى ، شاكر الصلاح (٢) ، زين الدين بن الوري (٣) ، عمر بن الوسودي (٤) ، وابن رسيف القيرواني (٥) ، ولايخفى مافي هذه الأسماء من التحريف والتصحيف .

---

(١) يعني : إبن أبي عيينة .
(٢) صلاح الدين بن شاكر ، صاحب : فوات الوفيات .
(٣) زين الدين بن الوردي .
(٤) عمر بن الوردي ، وهو الزين المذكور آنفاً .
(٥) ابن رشيق القيرواني .

وتبدأ مرحلة تنسيقية أخرى ، تتوالى فيها الصفحات والعنوانات :

٢٢٩ — الجارية ريّا مع عتبة بن الحباب .

٢٣١ — أخبار الصمة وصاحبته ريّا .

٢٣٤ — أخبار كعب وصاحبته فيلاء .

وينتهي القسم الثاني من الكتاب ، ليبدأ « القسم الثاني » أيضاً : بعنوان ومقدمة نصهما : « فيمن جهل اسمه ، أو اسم محبوبته ، أو شيء من سيرته ، أو مآل حقيقته ختمناه بصنف لطيف القوانين في ذكر عقلاء المجانين ، ونحن وان كنا قد ذكرنا من هذا النوع فيما سلف بعضاً ، لكنهم إنما تقصوا شيئاً مما ذكرنا بالنسبة إلى هذا الكتاب لقلة فحصه ، والا فهم مشهورون كثيراً بخلاف من يأتي بعد ، وسنقف على كثير منهم كامل النسب ، والأسباب أذكره — إن شاء الله تعالى — لكنه غير قوي الشهرة ، ولم أتبعه في التنويع بأن اقول نوع فيمن نزل به الحال ونحو ذلك ، إذ لاطائل فيما صنع ولا فائدة فيما نوّع ووضع ، وإنما كان الأولى أن يذكر المشاهر ثم أهل الجاهلية كما وقع ترتيبه هنا ، وهؤلاء القوم كثيرون » فمنهم :

٢٣٨ : سامة بن لؤي بن غالب القرشي ، مشهور .

٢٣٩ : عمرو بن عوف وبيّا .

٢٤٠ : مجنون بني عامر مع ليلاه .

٢٧٩ : دلال ووصال ، لأبي نواس ، قصيدة

٢٨٠ : دموع الفراق ؛ له أيضاً .

٢٨٧ : خاتمه الكتاب : «تم طبع هذا الكتاب : المرقصات والمطربات في ٣٠ آذار ١٩٧٣ .... النص الذي أثبتناه فيما تقدم» .

ولكن أي كتاب ؟

فهل من المعقول أن ينقل ابن سعيد الأندلسي فصولاً من الأغاني ؛ ويختم نقله بالنص الآتي (١) : « عن الأغاني ، مجلد تاسع ، جزء ١٧ و١٨ ؛ صفحة ٩ — ١٠» ، والآتي (٢) «عن الأغاني ١١ — ١٢ مجلد سادس » ، وينتقي قصيدة من كتاب «مدامع العشاق (٣)»

---

(١) المرقصات والمطربات : ١٨٢ ، والصحيح أن يكون : عنوان المرقصات والمطربات .

(٢) م.ن : ١٨٧ .

(٣) م.ن : ١٩٣

وهو كما نعرف من مؤلفات زكي مبارك — ، ثم ينص على نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه المذكور في موضع لاحق (١) ؛ ويروي قصيدة لحافظ إبراهيم في معنى القصيدة المنتقاة من «المدامع» لأعرابي مجهول (٢) ، وينقل أبياتاً للجعبري من كتاب «مملكة الجمال» ، ولم يسمِّ الجعبري ، ولم يذكر محمود على قراءة مؤلف كتاب «المملكة» ، وتمام اسمه : «مملكة الجمال والحب والحق والخير» .

ونسأل ثانية :

وهل يعقل أن يكتب ابن سعيد الأندلسي إنشاءً من قبيل : «ندعي : أن الخيال أجمل من الحقيقة ، لأننا نلحظ دائماً في الخيال الراقي روعةً من نسمات الحقيقة (٣) ... تجد (٤) الشاعر قد ذكر في خياله الكثير من الحقائق التي لو ذكرها هكذا جافة من غير أن يعمد إلى الخيال في تشبيهاته واستعاراته وكناياته (٥) لما كان لقوله التأثير الذي نلفيه (٦) في أنفسنا عند سماع هذا الشعر الذي هو الشعور ، صيغ في قالب خيالي ليعبر عن حقائق نفسية ، هي في نفسها جمال ، ولكنّ جمالها في التي نقلت إليها هذه المعاني» ؟

فأي عبث أكبر من هذا العبث ، واي جرم أشنع من هذه الحقوق التي حازها لنفسه من يجهل أن الفكر الانساني إرث واجب الاحترام ، ليس له أن يستعير منه عنوان كتاب معروف لمؤلفه بنصه ومادته العلمية ، فيلحق بمادته المنتخلة المنتقاة ركاماً من جهله وسوء اختياراته وفهاهة تفكيره وأغاليطه وتحريفاته وتصحيفاته : ما يظن أنه عمل يترل به عند رغبة الكثيرين ، بعد أن ظن : أن الكتاب الذي جنى عليه قد حوى أخبار الراقصات والمطربات والمطربين والشعراء والعشاق (٧) ؛ وكيف يتأتى له أن يفهم — وقد قدّم الدليل تلو الدليل على سذاجته الفكرية — أن كتاب ابن سعيد (الذي ينحصر نصه في نشرته بين : ص ص ٥ — ٩٤ فقط ؛ من مجموع : ٢٨٧ صفحة) عمل نقدي وبلاغي عالٍ ، بناه مؤلفه على نظرية في التذوق الفني للشعر ، ملخصها : تقسيم

---

(١) م.ن : ١٩٤ .
(٢) م.ن : ١٩٣ .
(٣) م.ن : ٢١١ .
(٤) م.ن : ٢١٢ .
(٥) الأصل : واستفارته وكتاباته .
(٦) الأصل : نلقيه .
(٧) المرقصات والمطربات : ٤ .

النصوص الشعرية إلى خمس طبقات : المرقص ، والمطرب ، والمقبول ، والمسموع والمتروك (١) ، والشروع بشرح هذه المصطلحات ، وعرض أمثلتها من أشعار القدماء المتعاقبين حتى أيامه في العقد التاسع من القرن السابع من الهجرة (٢) .

ومن عبث هذا الناشر — ولا نقول : «المحقق» في هذا الموضع : — أنه قرأ عنوان الكتاب في مقدمة مؤلفه ، ونصه : «عنوان المرقصات والمطربات» ، ثم عدل عنه إلى «المرقصات والمطربات» فقط ، فأثبته على الغلاف مشفوعاً بتسمية لمؤلفه غير دالّة ولا معبّرة عنه بوضوح ، فهو المعروف في تأريخ الأدب العربي : «علي بن سعيد الأندلسي ، أو المغربي» وليس بـ «نورالدين علي بن الوزير أبي عمران» ، ولم يتحر الدقة حتى في تحديد سنة وفاته ، فقد اكتفى بالنظر في نص لابن شاكر الكتبي ، ورد فيه : «توفي بدمشق في شعبان سنة ثلاث وسبعين وستمائة» (٣) ، وبدا له أن يجعله التعريف القاطع بالرجل ونسبه ومؤلفاته وسنة وفاته (٤) ؛ ولو كان محققاً ثبتاً لما رضي بكل هذه العيوب الفنية ، وقد سبقه الدكتور شوقي ضيف إلى التأريخ لوفاته بسنة : ٦٨٥هـ بالتحري ومحاكمة النصوص والقرائن (٥) ، كما يفعل من المعنيين بالنصوص القديمة من يعرف أسرار هذه العناية وأصولها اللازمة .

ويتضح مما تقدم : كيف يكون التفريق بين المحقق والمُلَهْوِج (٦) ، ونعني : الناشر القليل التثبت ، أو المتجرىء على الكتاب باجتهادات غير مشروعة ولا مقبولة ؛ ومن مبادىء عمل المحقق : تفريقه في نفسه بين : «التوثيق ، والتحقيق ، والتعليق» ، ومعرفته : أن متن الكتاب مهم جداً ، بوصفه جوهر العمل ومادته الرئيسة ؛ بيد أن هامشه عليه يجب ألاّ يقل عنه درجات في الأهمية ، فلكلٍ خصوصية محصّلة من جوهره العلمي ومضمونه وصيغته ، ولا يكسب النص المحقق قيمته الإجمالية إلاّ بالتكامل بين الجوهرين والمضمونين والصيغتين ، ويكسب قيمة مضافة بما يمكن أن يحرره المحقق في هامشه من

---

(١) م.ن : ٧ .

(٢) ينظر : العيادي : إبن سعيد الأندلسي : ٢٢٣ – ٢٢٧ .

(٣) فوات الوفيات ٣ :١٠٣ .

(٤) المرقصات والمطربات : ٣ .

(٥) تنظر : مقدمة : المغرب في حلى المغرب ، القسم الأندلسي ١ : ٧ – ٨ ، العيادي : ابن سعيد الأندلسي : ١٣٢ – ١٣٤ .

(٦) الذي يتعجل الأمر ، ولا يحكمه ، ينظر : لسان العرب ، مادة : لهوج ٢ :١٨٤ .

معرفة علمية : تخدمه حقاً ، وتلقي الضوء على ما عسى أن يكون محتاجاً فيه إلى إضاءة ، كترجمة علم مجهول من الأعلام . وتفسير لفظ ، وتحديد موضع ، ونسبة آية كريمة إلى سورتها ، وتخريج حديث نبوي ، وردّ بيت من الشعر إلى ديوان شاعره ، وذكر شاعر البيت غير المنسوب ، وتوثيق الأخبار بمصادرها ، والآراء بمؤلفات أصحابها ، وما شاكل هذه العنايات الوظيفية العلمية في خدمة النص .

وقلنا في وصف المعرفة التي يتوافر عليها المحقق في هامشه : «تخدمه حقاً» : ونعني : تخدم النص ، لأن من المحققين من يخرج في تعليقاته إلى مادة إنشائية ، ليست ضرورية(١) أو مادة حشوية مبالغ فيها ، وقد تمثّل هذا بوضوح في تحقيق حسن كامل الصيرفي – وهذا مثال – لدواوين : عمرو بن قميئة (٢) ، والمتلمس الضبعي (٣) ، والمثقب العبدي (٤) فهو حين يشرح كلمة في بيت ، يأتي بكل ما في «لسان العرب» من معانيها ، ويزيد على ما ورد فيه أي شيء آخر ، ورد في «أساس البلاغة» أو في «مقاييس اللغة» ، أو في مصادر أخرى (٥) ، فإذا وقف على قول المثقّب :

من مالِ من يجْبي ويُجْبى له سبعونَ قنطاراً من العسجدِ

لم يكتف بشرح صانع الديوان – وهو رجل مجهول ، لم يعرفه – لكلمة «قنطار» بقوله : «ملء مسْك ثور ذهباً أو فضة» (٦) ، بل يذهب في شرحها بصفحة ونصف ، فيأتي بما جمعه ابن منظور من أقوال اللغويين فيها ، وما قاله الجواليقي عنها في «المعرّب من الكلام الأعجمي» ، وما دوّنه الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الكلمة في هامش الكتاب نفسه ، و يذكر الآيات الكريمة التي وردت فيها الكلمة ، وأقوال المفسرين فيها ، كأبي حيان الأندلسي في «البحر المحيط» ، والراغب الأصبهاني في «المفردات ...» ، ولا تفوته الإفادة من طوبيا العنيسي الشامي في كتابه : «تفسير الالفاظ الدخيلة في اللغة العربية» ، فضلاً عن الاشارة إلى أن الكلمة لاتينية ، فمن المناسب – إذاً – أن يثبت أصلها

---

(١) مع المصادر ١ : ٨٧ .
(٢) القاهرة – ١٩٦٥ .
(٣) القاهرة – ١٩٦٦ .
(٤) القاهرة – ١٩٧٠ ، وقد نشرت الدواوين الثلاثة في أعداد مستقلة بها من : مجلة معهد المخطوطات العربية .
(٥) مع المصادر ١ : ٥٠ .
(٦) ديوان المثقب : ١٣ .

اللاتيني بالأحرف الافرنجية (١) ، وهو بهذا كله يخرج من دائرة «التحقيق» إلى دائرة «الشرح» ؛ ولنا وقفة على دلالة هذين المصطلحين في بحث لاحق .

ونقرأ تعريفاً موجزاً بالفرزدق ، وإشارة إلى «النقائض» وناشرها ، وتاريخ النشر ؛ وكلاماً على الديوان ، وعناية المستشرقين ؛ بوشيه وجوزيف هل بنشره ، نشر الأول ستين ومئتي قصيدة منه مع ترجمة فرنسية ، ونشر الثاني ما بقي منه سنة : ١٩٠١م ، ويتلو هذا كلام آخر طويل في أكثر من نصف صفحة على «النقائض» ، وناشرها الانكليزي بيفان سنة : ١٩٠٥ ، كل هذا في تعليق صفاء خلوصي على بيت الفرزدق :

وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلاّ مُسْحتاً أو مجلّف

وقد استشهد به ابن جني في شرحه لبيت من شعر أبي الطيب المتنبي (٢) ، وكأن المحقق لا يعلم : أن المقام لا يقبل مثل هذا التزيّد الذي يقرب من العبث (٣) ، والتكلف غير العلمي ، والمقام يدعو إلى ضرورة الاقتصاد في التعليق ، الاّ في مواضع الحاجة إلى البسط ، الذي لا يجعل الهامش أغلب على النص بما لا يحتاج اليه ، كالذي نراه في أعمال بعض المحققين الأفاضل ، ممن يتناول نصاً في ورقتين مخطوطتين ؛ ليخرجه للناس في ستين صفحة ، ودونك كتاب : «البلاغة – للمبرد ، بتحقيق : الدكتور رمضان عبدالتواب» (٤) مثالاً لهذه الظاهرة في تحقيق النصوص .

ونجد الوجه الآخر للصورة – نعني : غاية الاقتصاد في التعليق – طابعاً لكتاب : «التذكرة الفخرية – للصاحب بهاءالدين الأربلي ، بتحقيق : الدكتور نوري القيسي والدكتور حاتم الضامن» (٥) ، فتعليقات محققيه – وهو نصوص شعرية –من قبيل :

– ديوانه (٦) /٢٨٤ .
– شعره (٧) /١٧٧ .

---

(١) مع المصادر ١ :٥١ .
(٢) الفسر ١ :٢٧ .
(٣) مع المصادر ١ :١٠٠ .
(٤) القاهرة – ١٩٦٥ .
(٥) بغداد – ١٩٨٤ .
(٦) التذكرة الفخرية :٣٣ .
(٧) م.ن :٣٧ .

- القائل الشماخ : ديوانه (١) /٣٣٥ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦ (بهذا التسلسل) .
- مقطعات مراث /١٠١ ، ديوان المعاني (٢) ١٧/١ .
- مولى بني عباس ، ت ١٠٥هـ (حلية الأولياء ٣٢٦/٣ ، وفيا الأعيان (٣) ٢٠٦٥/٣ .
- ق ١٩ (٤) .
- الأصل : لكاتبه (٥) .
- أخلّ به شعره (٦) .
- محمود الوراق : ديوانه /٣٧ ، وفي نسبته خلاف (٧) .
- قتله التتار سنة ٦٦٠هـ (ذيل مرآة الزمان ٥١٣/١ ، فوات الوفيات ٣٨٤/٤((٨)
- شروح سقط الزند (٩) /٩١٢ ، ٩١٥ .
- في الحاشية : (لعله والله أعلم : زمناً) ، وعجز البيت معلول . (١٠) .

وثمة صفحات كثيرة ، خلت من أي تعليق (١١) ، وقد وقع النص كله في سبع وخمسين وأربعمئة صفحة (ص ص ٣٣ - ٤٩٠) وبلغت تعليقاته ذوات الأرقام - وهي في الأعم الاغلب من أمثال ما ذكرنا - : ٥٩٦ تعليقةً فقط ، والمستدركة ذوات النجوم: ١٣ تعليقة (١٢) ، ولو تهيأ للكتاب من يعمل فيه مثل عمل الصيرفي في تحقيق الشعر ،

---

(١) م.ن :٣٦ .
(٢) م.ن : ٣٩ .
(٣) م.ن : ٤١ .
(٤) م.ن : ٤٤ .
(٥) م.ن : ٤٧ .
(٦) م.ن : ٥٥ .
(٧) م.ن : ٥٦ .
(٨) م.ن : ١٢ .
(٩) م.ن : ١١٥ .
(١٠) م.ن : ١٣٢ .
(١١) تنظر الصفحات : ٤٩ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٣٤ . ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، على سبيل المثال .
(١٢) الصفحات : ٩٣ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٨ ، ٢٧٩ ، ٢٩٨ ، ٣٣٥ ، ٤٠٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ .

لوقع في اضعاف حجمه الناجز ، ولأربت تعليقاته بما لا نستطيع تقديره على مجموع ذكرناه من تعليقات القيسي والضامن عليه ، لأن مذهبهما فيه : «ألاّ يثقلاه بالحواشي الكثيرة رغبة في إظهاره أولاً ، وخشية تضخمه (١) ثانياً» ، ومذهب الصيرفي في أعماله: «ألاّ يتقيد المحققون بمذهب بعينه في التحقيق ، فكما أنّ للأدب مدارس مختلفة ، لكل مدرسة منها منهجها» ، ففي رأيه : «أن يكون للتحقيق كذلك مدارس مختلفة . ويكون لكل مدرسة منهج» ، وعنده : «أن التحقيق لن يخسر في ذلك شيئاً ، بل يعود عليه ذلك بالكسب ، كما عاد على الأدب من تعدد مدارسه ومناهج كل منها من كسْب» (٢)

ومن الغريب ، بل ومن الطريف : أن نجد من يحاول أن يجعل من فكرة التعجيل في إخراج النص نظريةً في التحقيق ، ويعدّ «الاقتصاد في التعليقات والإحالات» خطةً محكمة لإخراج الكتاب في مدّة محدودة ، نقرأ هذا في نقد عبدالاله نبهان لكتاب : «تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي ، وهو من اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري ، المتوفى سنة : ٤٩٢ ، بتحقيق : مجاهد الصواف ومحسن غياض (٣)» ؛ فقد أبدى إعجابه بما بذله المحققان من جهد في تحقيق هذا الكتاب وتحرير نصّه ، ووضعا خطتهما المحكمة التي أشار إليها ، وقال : « ومعهما الحق كلّ الحق في ذلك ، لأنه لامعنى لحجز الكتاب وتأخير نشره من أجل تقويم موضع غامض ، أو من أجل العثور على قائل بيت من أبيات الشواهد ، قد يحتاج البحث عنه أسابيع ، وأحياناً شهوراً ؛ فلينجز الكتاب ، ولينشر ، ثم يتابع القراء قضاياه ، وكلٌ يتمم نقصاً ، ويستدرك استدراكاً ثم تجمع هذه الاستدراكات ، وينتفع بها في الطبعات التالية للكتاب » (٤) .

ولايخفى مافي هذه الدعوة الآمرة بالانجاز والنشر قبل نضج عمل المحقق في الكتاب وهي دعوة إلى «التحقيق الناقص» — من تشجيع على لهوجة النصوص التراثية ، وسلقها على نار حامية من الرغبة في رؤية الكتاب منشوراً على أية صورة ، ففي القرّاء من يتابع قضاياه ، ويكمل نقص العمل فيه ، وكأنْ ليس فيهم من يحزنه هذا الامر ، ويتركه

---

(١) م.ن ، مقدمة التحقيق : ٢٣ .

(٢) ديوان المثقب ، مقدمة التحقيق أيضاً : ٦ .

(٣) دمشق — ١٩٧٩ .

(٤) نظرات في كتاب : تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي ، نقد : عبدالاله نبهان ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، الجزء العشرون ، من المجلد التاسع والعشرين ، إصدار جديد — الكويت ١٩٨٥ ، ص ٧٥١ .

بين حبّ الكتاب والأسف عليه ، وقد ضاعت فرصة نادرة عليه وعلى قارئه ، تلك هي فرصه نشرته الأولى ، وفرص إعادة النشر متعذرة وصعبة في كل وقت .

ونحسب : أن التفكير على النحو الذي يتلخص لنا من النص السابق يجعل من المقبول : أن يتجاوز من يملك شجاعة التعسف على أدق النصوص القديمة مادة ، وأكثرها حاجة إلى الريث والمتابعة الطويلة ، فيخرجها مشوهة معلولة غير مخدومة ، والأمثلة على هذا الوجه من الاخراج — لاالتحقيق — جدُّ كثيرة ، نذكر منها — على سبيل المثال — : «كتاب المحبوب ، للسري الرفّاء ،بتحقيق: حبيب الحسني »(١) وكتاب : «التعليقات والنوادر لأبي على الهجري بتحقيق : حمود عبدالأمير الحمادي (٢) ، و «حاشـية ابن برّي على كتاب المعّرب ، بتحقيق : إبراهيم السامرائي (٣) ، وقد وقع في تحقيق هذه الحاشية كثير مما آعتدنا أن نقرأه من ملاحظ السامرائي نفسه على غيره في نقد النصوص المحققة (٤) وهو وقوع يجعلنا نسأل : وأين التجربة والتمرّس في التحقيق ونقده إذاً ؟ .

ولانجيب على هذا السؤال باكثر من ان العجلة هي التي تؤدي إلى مثل هذا ، وإلى ماهو أكبر منه »، وليكن المثال على الأكبر منه عندنا من تحقيق السامرائي أيضاً ، وكان قد سبق إلى نقد ممتاز للجزء الأول من كتاب « العين » للخليل — بتحقيق : عبد الله درويش(٥) ولكنه حين تجرّد مع مهدي المخزومي لتحقيق الكتاب نفسه حملته العجلة على أن يوقع في نصه خللاً كبيراً ، وحكى المخزومي خبر هذه العجلة بقوله : « نعتذر للدارسين عما وجدوا من هفوات وقعت في هذا الكتاب ، فقد أحيط طبعه بظاروف جدّ صعبة

(١) بغداد — ، وينظر : نقد هلال ناجي لهذه النشرة في : مجلة المورد ، العدد الثاني من المجلد الرابع عشر ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ص ١٦٥ — ١٩١

(٢) الموصل — ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، وينظر نقد حمد الجاسر لهذه النشرة في : مجلة العرب ، في حلقات اطلعت منها على تسع ، الأولى في : العدد الخامس والسادس المزدوج ، من المجلد السادس عشر ، الرياض ١٩٨١ ، ص ص ٣٢١ — ٣٦٦ ، والتاسعة في العدد الحادي عشر الثاني عشر ، من المجلد السابع عشر ، ١٩٨٣ ، ص ص ٨٤٢ — ٨٥٧ .

(٣) بيروت — ١٩٨٥ .

(٤) ينظر : نقد حاتم الضامن لهذه النشرة في : مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الثاني ، من المجلد السابع والثلاثين ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ص ٣٠١ — ٣٥٠ .

(٥) تنظر : تعليقتنا : ٦ .

فلم يتح لهذا الكتاب الجليل أن يطبع في مطبعة واحدة ، فقد توزعته مطابع في الكويت وفي لبنان ، وفي الأردن ، وفي العراق ، ولم يتيسر لنا في كل هذه الأجزاء أن نصحح المسوّدات أكثر من مرة واحدة ، يضاف إلى ذلك أن زميلي في التحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي اضطر أن ينتدب للتدريس في الجامعة الأردنية ، وكان لزاماً عليه أن ينجز حصته في الاربعة الأجزاء الأخيرة في غضون عطلة الصيف ، وكانت حصته فيها هي الأنصاف الأولى منها ، والتحق بالجامعة تاركاً علي تصحيح الاجزاء ، وحين أقبلت على تصحيحها فوجئت بنتيجة السرعة في التحقيق، فتحملت تبعة هذه السّرعة . وأخذت أتابع تحقيقه سطراً سطراً، بل كلمة كلمة، واستطعت بعد جهد جهيد أن أنقذ هذه الأجزاء الأربعة من هفوات لاتغتفر، جري بها قلم الزميل، وهو يستعجل في إنجاز حصته ...» (١)

وقال المخزومي بعد هذه الكلمة: «انتهى الجزء الثامن، ويليه :استدراك مافات الجزء الرابع من كتاب العين »، وقال في الهامش :«كان هذا المستدرك من حصة زميلي في التحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، لكنه سها عنه ،فاضطررت إلى استدراكه. بتحقيقه، وصنع فهارس المفردات اللغوية للجزء الرابع، وأرقام الصفحات فيه هي تتمة لارقام صفحات الجزء الرابع المطبوع في الأردن». (٢) .

وما أسهل أن نعتذر عن مثل هذا الإخلال بالنص بأنه «سهو» ، ولكنه سهو بتر الجزء الرابع، وأدّى إلى عدة أمور :

- الحاجة إلى صنع فهارس لغوية لهذا الجزء الابتر في النوبة الاولى.
- الحاجة الطارئة إلى صنع فهارس أخرى للجزء نفسه بعد نشر المستدرك في نهاية الجزء الثامن .
- الاضطرار إلى الاعتذار .
- خروج المستدرك بتحقيق المخزومي وحده، والمفروض: أن الجزء الرابع من تحقيقه بالاشتراك مع السامرائي.
- إلزام الدارسين بالاشارة إلى هذا المستدرك موصولة بالاشارة إلى الجزء الثامن كأن يقال :

(١) العين - ٨ - ٤٧٠ .

(٢) م . ن ٨ : ٤٧١ . ٤٧٣ .

«ينظر: استدراك مافات الجزء الرابع من كتاب العين ملحقاً بالجزء الثامن منه: ٤٣٩ / ج / ٤»

أو يقال: «العين ٤٤٤ / ج / ٤ استدراك مافات منه في آخر الجزء الثامن»، ولايكفي أن يقال:

«العين ٤: ٤٣٩، ٤٤٤»، لأن مراجع هاتين الصفحتين في الجزء نفسه سيجد في الصفحة الأولى مانصّه: «فهرس بأبواب الكتاب وموادّه»، وفي أول الثانية مانصّه: «٤٦ – باب الهاء والراء والفاء ٤٥ – ٤٦: هرف، رهف، فهر، رفه، فره»، فلا مندوحة إذاً عن الاشارة إلى الجزء الثامن لدى الحاجة إلى النقل من المستدرك على الجزء الرابع»؛ ولا يخفى الخلل الفني في هذا النوع من الاحالة الطويلة المفروضة على المستفيد من «باب» الغين والظاء و(وايء) معهما» – على سبيل المثال – أو من «باب الغين والنون و (و ا ي ء) معهما» وهما بابان، آبعدتهما السرعة في التحقيق المخففة لدى الاعتذار عنها بأنها: سهو، عن مكانيهما المناسبين بين دفتي الجزء الرابع حقاً، وماكان أغنانا عن هذا كله، لو منح «كتاب العين» في التحقيق ريثاً ومراجعة وتثبتاً أكثر مما منح، وهو كتاب ليس كمثله كتاب لغة آخر قدماً ونفاسة ومكانة في المكتبة اللغوية.

ومثل «العين» في المكتبة التاريخية كتاب «تاريخ الاسلام، لشمس الدين الذهبي» بيد أن من أسوأ الأمثلة على التحقيق خروج القسم الأول من جزئه الأول» بتحقيق: محمد عبد الهادي شعيرة»، (١)

فقد وصف ناقده بشار عواد معروف عمل محققه فيه بقوله: «وكنا نأمل من دار الكتب المصرية التي عودتنا على إخراج نفائس الكتب وأمّهاتها محققة تحقيقاً علمياً رصيناً، ومخدومة خدمة ممتازة، أنها ستخرج هذا الكتاب على ذلك النمط العلمي الرصين والتحقيق العلمي الجليل، ولكننا من أسف: وجدنا أمراً عجيباً حينما اطلعنا على هذا المجلد المنشور المليء بالاخطاء التأريخية والمنهجية والتحقيقية التي لايقع فيها المبتدئون، ناهيك عن أستاذ فاضل يحمل رتبة الدكتوراه، بحيث أجد نفسي غير مبالغ إذا قلت: إن هذا الكتاب يمثل أردأ ماأخرجته هذه الدار الجليلة العتيدة، وسوف تكشف ملاحظاتنا على

---

(١) القاهرة – ١٩٧٥

الكتاب مدى الاساءة الفادحة التي أسيء بها إليه (١) ، وجاءت هذه الدراسة ، النقدية المعجبة في بابين :

- الأول : في تقويم مقدمة التحقيق .
- الثاني : في تصحيح النص وإكماله .

وضم الاول ثلاثة فصول ، والآخر فصلين ، أولهما : في بيان الملاحظات التي تصحح النص ، وتبين الأوهام الواقعة فيه (٢) .

وعنى الناقد بمصطلح «الخدمة» في أول هذه الكلمة ، ونعني به نحن ايضاً ان يحسن المحقق الاستفادة من المساحة المتقطعة في اسفل كل صفحة لغرض التحقيق والتوثيق والتعليق ، ويملؤها بالمحتاج اليه من المادة العلمية ومن هذه المادة : عرض الفروق النصية الملحوظة بين النسخ المعول عليها في أخراج الكتاب ، إلا اذا كان العمل قائماً في أصله على نسخة فريدة، او على نسخة واحدة،تشبه أن تكون فريدة للجهل بوجود نسخة أخرى ، أو لتعذر الحصول عليها لهذا السبب أو ذاك .وعندئذ لايجد المحقق ما يعرضه من الفروق النصية الا مايشخص لهبمقابلة نص الكتاب بما يعثرعليه من مادة منقولة منه في الكتب الأخرى،ويحدث أحياناً ان ينقل المؤلف نصاً من أحد مصادره، وينقل مؤلف آخر النص نفسه من المصدر نفسه ، فلا مندوحة لمحقق الكتاب أن يعرض الفروق النصية بين هذين النقلين، واذا كان لابد من مثال ، فبين أيدينا نص نقله محمد بن عمر الأيوبي، المتوفى سنة :
٦١٧هـ في كتابه : «أخبار الملوك ونزهة المالك والمملوك في طبقات الشعراء» من كتاب أبي بكر محمد بن عيسى، المعروف بابن اللبانة الداني ، المتوفى سنة ٥٠٧: «نظم السلوك في وعظ الملوك في اخبار الدولة العبادية ، في وصف حصار المرابطين لاشبيلية ومجاهدة المعتمد بن عباد أيامئذ، فقد وجدنا النص نفسه منقولا من أصله المفقود في كتابين آخرين :

الأول: أقدم من كتاب «الأخبار» ،وهو : «المختار من شعر شعراء الأندلس لأبي القاسم علي بن المنجب ،المعروف بابن الصيرفي ، المتوفى سنة: ٥٤٢، بتحقيق: هلال ناجي (٣)».

---

(١) تنظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد الثاني والعشرون ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ٥٢٩ .

(٢) م . ن : ٥٣٠ .

(٣) مجلة المورد ، العدد الرابع ، من المجلد الرابع ، بغداد ١٩٧٥ ، ص ص ١٠٥ - ١٣٨ .

الثاني : متأخر عنه . وهو : « نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري المتوفي سنة ١٠٤١ هـ ، بتحقيق : إحسان عباس » (١) .

فلم نر إلاضرورة المقابلة بين النص في الأصول الثلاثة ، ونحن نعمل في تحقيق كتاب الأخبار (٢) ... ، فأفدنا من هذه المقابلة فوائد كثيرة ، ساعدت على تصحيح بعض التصحيفات والتحريفات ، وإكمال بعض النقص ، وتقريب النص إلى الاصل الذي حرره كاتبه الأول ، وهذا التقريب أصل مهم جداً من أصول تحقيق النصوص .

ومع هذا ، فقد دعا أحد المعنيين بقراءة الكتب التراثية المحققة إلى الاستغناء عن الاشارة المفصّلة إلى الفروق بين النسخ في هامش التحقيق باشارة عامة : تذكر في مقدمته «أنّ هناك اختلافات في المخطوطات ، لاداعي لذكرها ، لأنّ مايعبر به عنها — أن كثر — يعوق الهامش ويربكه . وإن دلّ ذلك على الجهد الكبير الذي قام به المحقق» (٣) ، وهنا نسأل مرة أخرى : فيم يكون التوثيق الموصل إلى التحقيق إذاً ؟ .

والجواب : أن التحقيق ، بعبارة مختصرة : لايعدو أن يكون قراءة دقيقة لنص الكتاب المخطوط في نسخته الوحيدة ، أو نسخة المتعددة ، واجتهاداً في تحريره بما يرتاح الى أنه نص مؤلفه حرفاً بحرف . أو القريب من نصّه ، ونقرر تبعاً لهذا : أن التعليق إضافة علمية ، والتوثيق وسيلة والتحقيق غاية ، وهنا تبرز براعة المحقق في خدمة الكتاب ، وهنا : يكمن الخطر عليه أيضاً ، حين يقع بين يد وفكر ، لايعرف صاحبهما كيف يكون التحقيق غاية ، والتوثيق وسيلة ، والتعليق اضافة علمية من شرطها : الاقتصاد والتكثيف والخدمة الوظيفية للنص ، ولكن : ليس الاقتصاد والتكثيف والخدمة القاصرة التي لاتحل مشكلة . ولاتضيء عتمة ، ولاتوجه مضطرباً ولاتكمل نقصاً ، ولاتوضح غامضاً ، ولاتعالج حالة في النص محتاجة إلى معالجة علمية دقيقة ، وأضرب مثالاً على المعالجة غير العلمية قول الشاعر :

إسـقِ مـاأسـأرتـه الأكـمـا إن عـيـشـاً أن تـرى عـلـمـا

فقد أستشهد به ابن ناقيا البغدادي ، المتوفى سنة : ٤٨٥هـ في كتاب : «الجمان في تشبيهات

---

(١) بيروت — ١٩٦٨ .

(٢) بالاشتراك مع الدكتور ناظم رشيد ، ونحن نعد الكتاب للنشر في سلسلة النصوص المحققة التي يتبناها معهد المخطوطات العربية في الكويت على اصدارها .

(٣) عباس هاني الجراخ ؛ مقالته : رأي في تحقيق الكتب التراثية ، جريدة الثورة ، العدد : ٥٢٥٦ ، بغداد في : ٦ / ١١ / ١٩٨٤ ، صفحة :

القرآن ، الذي لم تصل إلينا منه إلا نسخة واحدة، اعتمد عليها محققوه في نشراتهم الثلاث (١) وهي في نسخة مقروءة حسنة الخط ، وأثبته البغداديان منهم بالنص الاتي :

إسق ما الشاربه الأكما إن عيشاً أن ترى علما

وعلقاً عليه بقولهما : « كذا في الاصل ، وهي غير واضحة (٢)» . وأثبته الدمشقيان :

إسق ما .... الأكما إن عيشاً أن ترى علما

وعلقا بقولهما : « في البيت كلمة ساقطة ، لم نتبينها في الأصل (٣)» ، وأثبته المصري (٤)

إسق ما أسارتة الأكما إن عيشاً أن ترى علما

ولم يعلق عليه بشيء، وكأنه لم يرفي المخطوطة عيباً، وقد رأى فيها الدمشقيان موضع كلمة ساقطة غير متبيّنة، والبغداديان شيئاً أثبتاه كما رأياه ، فأية معالجة علمية هذه المعالجة ؟ ولو امتدت أيدي محققي الكتاب إلى أكثر مما أمتدت إليه من مراجع التحقيق لوجدوا مفتاح المعالجة العلمية في موضعين :

(أ) معاني الشعر ، للاشناندانى، بتحقيق : عز الدين التنوخي ، (٥) في الصفحة ٢٩

(ب) جمع الجواهر في الملح والنوادر. للحصري، بتحقيق : علي البجاوي، (٦) في الصفحة : ٣٦٥، والنص فيهما :

إسقِ ماأسأرتــه الأكما إن عيشاً أن ترى علما

فكيف تصح الدعوة – إذاً – إلى التعجيل في إخراج الكتاب، والاقتصاد في خدمته وتحلو الرغبة في إخراجه وشيكاً على أمل أن يخدمه القرّاء خدمة تكميلية، وهنا نشترط :

أولا: أن يتم المحقق ماأخذه على نفسه من لزوم خدمة الكتاب.

ثانياً: أن تكون خدمته للنص وظيفيةً ،لاحشوية، ولايتسع المجال في هذا الموضع لعرض مثال جديد من التعليقات الحشوية التي تصادف المعنيّين بقراءة النصوص المحققة بعد

---

(١) بغداد – ١٩٦٨ : أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، الكويت – ١٩٦٨ : عدنان زرزور ومحمد رضوان الداية ، الأسكندرية – بلا تاريخ : مصطفى الصاوي الجويني ، ولم يشر المحقق الى انها طبعة الثانية للكتاب .

(٢) الجمان – نشرة بغداد : ٢٢٢ .

(٣) م . ن – نشرة الكويت : ٢١٦ .

(٤) م . ن – نشرة الاسكندرية : ٢١٦ . أيضا .

(٥) دمشق – ١٩٦٩ .

(٦) القاهرة – ١٩٥٣ .

مثالي الصيرفي وخلوصي المعروضين فيما تقدم (١)، وربما صادفت هؤلاء المعنيين بقراءة النصوص المحققة - وهكذا كثيراً جداً - تعليقات مرتجلة، لايرجع فيها المحقق إلى مصدر بعينه، يوثقها به، وقد تكون أحياناً تعليقات من الذاكرة .أو تعليقات منقولة من هامش كتاب محقق آخر، فيها من الوهم ومن الخطأ ماسبق وقوعه في الهامش المنقول منه ،وفي هذا من معارضة المنطلق النظري الرئيس لحركة تحقيق النصوص مايجعله مظهراً مشيناً من مظاهر العمل في هذا الحقل ،ولو آل فيه المحقق إلى حكمة ذاتية ورصانة علمية خاصة به ،لجنّبه ذلك كثيراً من مواقع الزلل، ومن هذه المواقع :ضآلة مايملكه أحياناً من وعي فني ومعرفة لأصول تحقيق النصوص وتكملاته، ومن الأصول :الموازنة العلمية بين النص وبين ما يحتاج إليه من تعليقات وظيفية .تساعد على حلّ مشكلاته، وتسهل للقارىء سبل الوصول إلى دلالات مضمونه العلمي ، المعقد حيناً ، والمتشعب حيناً آخر، والمؤتشب المختلط حيناً ثالثاً، كالذي نراه في النصوص الأدبية القديمة، فتحقيق كتاب من قبيل:

«العقد الفريد -لابن عبد ربه» ، أو : «عيون الأخبار -لابن قتيبة» محتاج إلى نمط مختلف من التعليقات ، يختلف أختلافاً كبيراً عن التعليقات التي يستلزمها تحرير نصّ نحوي والتعليق عليه ، ويقال مثل هذا عن التعليقات على ديوان شعر وكتاب أمثال ، وكتاب سيرة وحوليّة تأريخية ، ومعجم لغوي و معجم بلدان ، وتفسير ومسند حديث نبوي .

ولايفهم من هذا : أن الخدمة الوظيفية التي تخدم نصاً علمياً بعينه ، ونعني : خدمة مضمونه العلمي في مجال تخصصه .ليس من شرطها أن تغفل عن عنايات مؤلفه المختلفة فيه ، بل من واجب المحقق أن يوفر في عمله مستوىً من الموازنة بين خدمة المادة التخصصية والمادة المكملة . ليتسم عمله في الجملة بالعلمية المطلوبة ، وليس مقبولا أن تنعدم الموازنة بين الخدمتين كما تبين لمحمد أحمد الدالي ، وهو يقرأ كتاب : «الوسيط في الأمثال -المنسوب لابي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، المتوفي سنة : ٤٦٨ ، بتحقيق : عفيف محمد عبد الرحمن .(٢)» ، وكان قد قال في مقدمته : «حرصت ماوسعني الحرص على ضبط النصوص ضبطاً جيداً ، كما عنيت بضبط الأعلام وكذا الشعر ، ثم صرفت عنايتي بعد ذلك الى ملاحظة التصحيف في نصوص الأمثال

(١) ينظر : موضعا تعليقتينا : (٦) : ص ٢٣ ، (٢) ص ٢٤ - في متن هذه الدراسة المتواضعة.
(٢) الكويت - ١٩٧٥ .

نفسها ، فرجعت إلى المثل في مظانه المختلفة من كتب الأمثال وكتب الأدب وغيرها. وأشرت إلى مختلف مصادره وصورة في الحاشية . ليكون ذلك مجالاً للمقارنة والدراسة...»(١) ،فقد بقي النص مع هذا المنهج؛الذي وصفه الدالي بالشدة، ونصفه نحن بالخلو من الموازنة التي أشرنا اليها عاجاً بضروب من الخطأ والتصحيف والتحريف والسقط ، لايكاد يخلو من ذلك سطر ، (٢) لأن المحقق قد صرف عنايته ــ كما قال ــ إلى خدمة المادة التخصصية للنص ، ولم يول النص نفسه عناية كافية ، تقوّمه وتضيئه ، وتحل مشكلاته العامة ، فضلاً عن المشكلات الخاصة التي تتعلق بنصوص الأمثال العربية في أثنائه ، لأن أختلال الموازنة يمكن أن يفسد تجربة المحقق في الكتاب . كما أفسد تجربة محقق «الوسيط في الامثال» ، ويعطي إشارة إلى أنها تجربة قاصرة عن آستيعاب أصل مهم من أصول تحقيق النصوص . فليس صحيحاً : أن تكون تعليقات المحقق لغويةً فقط ، والمؤرخ تأريخية ، والمتأدب أدبية . والنحوي نحوية مجردة . وكأن النص الذي يعمل فيه خالٍ بالضرورة من التلّون المضموني الذي يكثر في الكتاب القديم فكتاب النحو ــ على سبيل المثال ــ لايخلو البتة من الاية وقراءتها السبعية حيناً ، والشاذة حيناً آخر ، ومن الاشارة إلى اللهجة واللغة ، والبيت وشاعره المذكور أو المجهول أو المسكوت عن ذكر اسمه ، والمثل والقولة السائرة ، وعلم الشخص والقبيلة والموضع ماشا كل هذا مما تستوجبه المادة النحوية نفسها . فكيف يكون تحقيق هذا الكتاب حقيقاً على أصوله ، إذا آستأثرت المادة النحوية بعناية المحقق ، ولم تدع التلون المضموني يأخذ نصيبه المناسب من هذه العناية بحدود مقبولة ، تحقق وظيفية التعليق العلمي على مادة الكتاب .

ولو تهيأ لنا كتاب، جرى محققه على إيثار المادة التخصصية فيه بعنايته العلمية فقط ، فلربما يكون العذر هو الخوف من إثقال النص بما لم ير مناسبة له، أو بما يمكن أن يستغني عنه تاركاً إياه لمعرفة القاريء، أوبما لا اطلاع له على مصادره ومراجعه فضلاً عن القدرة على الكتابة فيه بتلخيص وتدقيق ،يناسبان الهوامش التحقيقية، وما يناسبها من المعارف. واللغة المعبّر بها، والمنهج المتبع في الترتيب والصياغة مختلف جداً عما يناسب البحث والدراسة وصناعة التأليف في نوع المعرفة وطبيعتها، وأداة توصيلها إلى

(١) الوسيط في الأمثال ، مقدمة التحقيق : ٢٦ .

(٢) ينظر : نقد الدالي للكتاب في : مجلة معهد المخطوطات العربية ، الجزء الثاني ، من المجلد التاسع والعشرين ، إصدار جديد ــ الكويت ١٩٨٥ ، ص ٧٨٢ .

القاريء والطريقة المناسبة للتوصيل ، وها هنا نشير إلى أن لكل من التحقيق والتأليف طبيعة علمية مستقلة ، ـ ونعطي مثالاً قوله ـ صلى الله عليه وسلم: «إنّ مما ينبتُ الربيع لما يقتلُ حبطاً أو يُلمُّ» ، الذي استشهد به ابن ناقيا البغدادي في: الجمان في تشبيهات القرآن، في: طبعاته: البغدادية ـ ٢٦٨، الكويتية ـ ٢٧٤، الاسكندرية ـ ٢٥٦، فعلقت الأولى البغدادية بقولها:

«في النهاية ج١ص٣٣١: وذلك أن الربيع ينبت أحرار العشب، فتستكثر منه الماشية ورواه بعضهم بالخاء المعجمة من التخبط. وهو الأضطراب .يلم :يقرب من القتل؛ النهاية ج٤ ص٢٧٢».

والكويتية بقولها: «أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه في باب: مايحذر من زهرة الدنيا والتنافس. عليها وقصة الحديث :أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال :إن أكثر ماأخاف عليكم مايخرج الله من بركات الأرض ،فسئل ومابركات الأرض ؟

قال :زهرة الدنيا ،فقال رجل : هل يأتي الخير بالشر ؟.. قال :لايأتي الخير إلا بالخير، إن هذا المال خضرة حلوة ،وإن كل ماأنبت الربيع يقتل حبطا أو يُلم ..؛ الحديث ـ فتح الباري ١١ / ٢٠٤ ـ ٢٠٦ ».

والاسكندرية بقولها :«في الفائق للزمخشري ج١ ص٥٥٦ ـ ٥٥٧:

قال الرسول :إن أخوف ماأخاف عليكم مايخرج الله من نبات الأرض، وزهرة الدنيا ،فقام رجل فقال :يارسول الله ،وهل يأتي الخير بالشر ؟. فسكت ساعة ،ورأينا أنه ينزل عليه، فأفاق وهو يمسح عنه الرحضاء وقال :أين هذا السائل؟. فكأنه حمده ـ فقال :إن الخير لايأتي إلا بالخير، ولكن الدنيا حلوة خضرة ، ومما ينبت الربيع مايقتل حبطاً أو يلم إلا آكلة الخضر والخضر: من كلأ الصيف في القيظ ،والنعم لاتستكثر ولاتستوبل، يعني :أن الدنيا مونقة تعجب الناظرين ،فيستكثرون منها، فتقتلهم، كالماشية إذا استكثرت من المرعى حبطت، وذلك مثل للمسرف. والمقصود محمود العاقبة كآكلة الخضر».

فهذه ثلاث تعليقات على نصّ واحد، كتبت الأولى بلغة تحقيقية ، والأخريان على فرق مابينهما ـ بلغة بحثية غير محكومة بضرورة الاختصار والتركيز، والأولى ـ فيما نزعم ـ أكثر علمية وموضوعية ومناسبة لموضعها من الأخريين، لأنها تعليقة أدت وظيفتها الفنية أداءً كافياً، شأنها في ذلك شأن تعليقات محكمة، دوّنها محقق متمرس

بنشر النصوص اللغوية، ونعني : محمود الطناحي في تحقيقه لكتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب - لمجد الدين ابن الأثير (١)»، فاذا قال ابن الأثير :

- قال الجوهري في كماة : كأنه جمع : كامٍ.

علقّ بقوله : «عبارة الجوهري في الصحاح (كمي) : والكمي : الشجاع ... والجمع الكماة ، كأنهم جمعوا كام ، مثل قاضٍ وقضاة (٢)» ، ووجه الفن في هذه التعليقة : أنها تنفي الاشتباه بأن ابن الأثير قد نقل عبارة الجوهري بحرفها . وإذا نسب ابن الأثير قول الشاعر :

وأرضى بحكم الحيّ بكر بن وائل إذا كان في الذُّهلين أو في اللهازم

إلى الفرزدق :

علق بقوله : «المصنف - رحمه الله - يتابع الزمخشري في نسبة البيت للفرزدق : ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ثم وجدته لجرير : في ديوانه : ص ٩٩٧ : عن النقائض ص ٧٦٤ (٣)» ، وفي هذا تقويم خطأ من واجب المحقق أن ينبهّ عليه . وإذا قال ابن الأثير : «وأجلْ : بمعنى نعم ، وتقع في جواب الخبر : محققة له ، ولاتصلح في جواب الاستفهام» .

علق بقوله : «هذا من كلام الزمخشري في : الفائق ، وفيه بعد هذا : وأمّا نعم فمحققة لكل كلام (٤)» ، وفي هذا تنبيه على نقل غير معزوّ إلى صاحبه في أصل المؤلف ، وردّ القول الى قائله ، وإذا قال ابن الأثير في شرح المثل : «ضح رويداً» : «والتضحية : التغذية ، وضحّيت الإبل : إذا غذيتها»

علّق بقوله : «إلى مثل هذا التفسير ذهب أبوهلال العسكري ، أما الميداني : فقد ذهب في تفسير المثل مذهباً آخر ، قال : هذا أمر من التضحية : أي : لاتعجل في ذبحها : ثم استعير في النهي عن العجلة في الأمر (٥)» ، وإذا استشهد ابن الأثير بقول آمرىء القيس :

ودعْ عنك نهباً صيح في حجراته ولكن حديثاً ما حديث الرواحل

(١) القاهرة - ١٩٨٢ .

(٢) مقال الطالب : ٢٧٨ .

(٣) م . ن : ٢٩٢ .

(٤) م . ن : ٢٩٢ .

(٥) م . ن : ٣٩٣ .

علق بقوله : «ديوانه : ص (٩٤) ، وروايته : دع ، باسقاط الواو ؛ وفيه الحزم (١)»

وفي هذا المثال ، والذي قبله ؛ إضافتان علميتان ، عرضتا ـ كما عرضت التعليقات السابقة ـ بعبارة مقتصدة مكثفة ، لاهي من طابع الصيرفي في التعليق على «ديوان المثقب» ولامن طابع القيسي والضامن في التعليق على «التذكرة الفخرية» ، بل إنّ لها طابعاً خاصاً يمثل منهجاً آخر من مناهج التحقيق ، يصدر صاحبه عن فهم لطبيعة التكامل المنتظر بين المتن والهامش ؛ ويتصرف في هدي نظرية فنية ، استقرت أصولها بالتجريب الطويل والعمل المتصل في تحقيق النصوص ،ونكاد نقول :إن الطناحي قد قرّ على هذا المنهج منذ باشر عمله في إخراج «النهاية في غريب الحديث والأثر ـ لمجدالدين ابن الأثير (٢)» على حين وضح منهج الصيرفي في تحقيقه لديوان « البحتري (٣) » ؛ واستقر في تحقيقه لدواوين « المثقب ، والمتلمس ، وعمرو بن قميئة (٤) » ، واختلف منهج القيسي

والضامن في أعمالهما المشتركة بين ما جريا عليه في تحقيق « التذكرة ... » مثلاً ، و «أسماء خيل العرب وفرسانها ـ لابن الأعرابي (٥) » و «نسب الخيل في الجاهلية والاسلام ـ لابن الكلبي (٦) » ، فقد حرصا كل الحرص ـ كما قالا في مقدمتي الكتابين الأخيرين ـ على توثيق نص الكتاب الأخير من كتب الخيل أولاً ، ومن المعجمات وكتب الأدب والتاريخ ثانياً (٧) ، والدليل على هذا الاختلاف من الناحية الاحصائية ـ وقد سبق لنا تطبيق هذه الطريقة أنفاً في تقويم عملهما في : التذكرة ـ ان نص كتاب «الأسماء ...» وقع في اثنتين وخمسين صفحة ، وبلغت التعليقات عليه ثلاثاً واربعين وثلاثمئة تعليقة ووقع نص كتاب «النسب» في اثنتين وخمسين صفحة أيضاً وبلغت التعليقات عليه : ثلاثين وثلاثمئة تعليقة ، فأية مناسبة بين :

ـ التذكرة : ٤٥٧ صفحة ـ ٦٠٩ تعليقة .

ـ الأسماء : ٥٢ صفحة ـ ٣٤٣ تعليقة .

ـ النسب : ٥٢ صفحة ـ ٣٣٠ تعليقة .

---

(١) م . ن : ٤٠٣ .

(٢) القاهرة - ١٩٦٣ .

(٣) القاهرة - ١٩٦٣ .

(٤) تنظر : تعليقاتنا : (١٢) (٣) ، (٤) ص٢٣ :

(٥) بغداد - ١٩٨٥ .

(٦) بغداد - ١٩٨٥ .

(٧) اسماء خيل العرب ٢٧١ ، نسب الخيل ١٣٠ .

وإذا كان المحققان – كما أسلفنا – قد اعتذرا عن التقليل في «التعليق على «التذكرة ...» بالرغبة في إظهار نصها أولاً ، وخشية تضخمه ثانياً ، وهذا حسن من حيث المبدأ ، فقد فوتا على القارىء فوائد كثيرة ، كان بمقدورهما تقديمها في هوامش العمل ، من أهمها وألصقها بفن تحقيق النصوص وعلمه : التعريف المقتضب بشعراء الكتاب ، وأكثرهم من المتأخرين المغمورين أو المجهولين ، وهذا التعريف سيكون – لاريب – من نمط الإضافة العلمية ، التي تخدم النص الجديد ، وتقرّبه من القرّاء ، ومعالجة اختلال بعض الأوزان الشعرية ، فقد تركا أبياتاً مختلة على حالها ، وأشارا في الهوامش إلى ذلك (١) ، وكأن ليس من واجبهما ، ولا نقول ، من حقهما ، المعالجة بمراجعة الدواوين ، أو بالاجتهاد الذي لايفسد النص ، بل يصلحه إصلاحاً موضعياً فقط ، وليتسع الكتاب بعد ذلك مايتسع ، فهو لن يصل بحال إلى ماوصل إليه الجزء الباقي وهو الثاني من من أصل من أربعة اجزاء من كتاب «نباهة البلد الخامل بمن وردة من الأماثل» ، المنشو بعنوان : « تاريخ إربل – لابن المستوفي ، بتحقيق : سامي الصقار (٢) » في جزأين :

– الأول : ضم مقدمة التحقيق ، والنص الواقع في : ٤٢٨ صفحة ، بخلاف : ٣٣ صفحة ، هي مقدمة التحقيق ، و ٢٩٦ صفحة من هوامش المحقق ملحقة بالنص .

– الثاني : ضم بقية تعليقات المحقق في : ٦٩٩ صفحة ، من : أصل ٨٠٧ صفحات تتلوها مراجع التحقيق والفهارس في : ٢٧٨ صفحة ، وكثير من هذه التعليقات من المفتعل المتهافت ، الذي لايقوّم نصاً ، ولا يخدم معلومة ، ولا يحقق علماً أو موضعاً أو مفردة لغوية ، فقد بقي النص على اضطرابه وقلقه في المخطوطة الأصلية المعتمد عليها في التحقيق وقد تهيأ لنا اطلاع مباشر عليها ، وقراءة هادئة فيها (٣) ، وصحّ لدينا : أنها محتاجة إلى محقق من ذوي العزم والاستعداد لمثلها رداءةً وتشوهاً ، لأن من الناس من يقتحم أمر التحقيق اقتحاماً ، لم يتهيأ له ، ويحسب له الحساب ، ونحن نستعير هذه الملحوظة النقدية من كلام السامرائي على عمل حمود الحمادي في تحقيق كتاب : «التعليقات والنوادر –

---

(١) تنظر : الصفحات : ٨٦ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ٢٥٨ ، ٢٨١ ، ٤٣٣ ، ٤٤٣ .

(٢) بغداد – ١٩٨٠

(٣) في مكتبة الصديق الدكتور ناظم رشيد مصورة للكتاب عن الأصل المخطوطة برقم : (٤٠٩٨) في مكتبة جستربتي بدبلن في إيرلندا ، وهو الأصل الذي اعتمد عليه الصقار في تحقيقه .

لأبي علي الهجري)١) » و«دونك الكتاب ، تقرؤه ، فتحس أن في كل صفحة منه من المصحّف أو الناقص أو المزال عن جهته وحقيقته شيئاً غير قليل ، وأنك في كثير من صفحاته لاتفهم مايراد . لما قد عرض للنص من آفات ، أحالته وسلبت رواءه (٢) » ، فاستحق أن يكون مثالاً عرضه حمد الجاسر للعبث بالتراث (٣) اللغوي والأدبي ، كما يصلح كتاب « تتمة يتيمة الدهر – للثعالبي ؛ بتحقيق : عباس إقبال (٤)» مثالاً لعدم القدرة على معالجة عيوب النص الذي تداخلت أوراق مخطوطته المعتمدة في التحقيق فنشر نشراً مضطرباً مريضاً بأدواء مختلفة ، منها :

– نقض التراجم وانبتارها المفاجيء .

– التحريفات الكثيرة والتصحيفات .

– نسبة الاشعار إلى غير أصحابها بسبب انتقال أوراق الأصل من مواضعها ، وقد اجتمعت لدينا أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة في أثناء مقابلتنا للنصوص التي نقلها محمد بن عمر الأيوبي في كتابه : «أخبار الملوك ..» عن أصل قديم سليم من «تتمة اليتيمة» ، بيد أن «التتمة» المنشورة على عوارها قد نبهت على اضطراب مماثل ، وقع في مخطوطة كتاب : «الأخبار» نفسه ، فاجتهدنا في إصلاحه اجتهاداً واجباً (٥) ؛ لأننا نعدّ التقصير الذي نراه في أعمال بعض المحققين جناية على المخطوط القديم ، وحيفاً على عهدة ذاتية ، أودعها كاتبها في نص علمي متعوب عليه ، وربما تكون أيدي النسّاخ هي التي أفسدتها وأمرضتها بالنقص والزيادة والتصحيف والتحريف والتقديم والتأخير ، وزادها الزمن المتطاول وسوء الحفظ والأرضة والرطوبة وعبث الجهلاء وما شاكل مرضاً فوق مرضها على أيدي نسّاخها ، فكيف يتأتى لنا أن نجعل تقصيرنا المعاصر صلةً لكل هذا ، فنخرج إخراجاً فاسداً على غير أصول علمية معتمدة في ضبط هذا العمل ، الذي صار ألهية من لا يقدر عليه من القرّأة والكتبة في هذا العصر ؟ .

---

(١) مع المصادر ٢ :

(٢) م . ن : ٢ :

(٣) تنظر : تعليقتنا : (٣) : ص ١٥

(٤) طهران – ١٣٥٣هـ.

(٥) تنظر تعليقتنا : (٢) : ص ٣١

وكيف نقبل أن يقع الكتاب – أي كتاب – بين يدي من يجهل أن هذا الكتاب – كما أسلفنا – وديعة لديه (١) ، وأن من التوثيق ما له علاقة بالمتن ، من حيث هو عبارة مجردة موروثة ، وما له علاقة بالمضمون العلمي لهذه العبارة ، من حيث إشارتها إلى ثقافة المؤلف وعلمه ومنهجه في التأليف ، ويجهل أن هذا التواشج بين المتن والهامش من شرطه أن يأخذ طابعه العلمي من زاوية التكامل ، لا التنافي بين رصانة المتن ورداءة الخدمة التي يقدمها للكتاب ، توثيقةً وتحقيقيةً وتعليقية (٢) ، وترجعنا هذه النقطة إلى ضرورة العناية بذكر الاختلافات بين النسخ المعتمد عليها في العمل ، فهي التي تنسج خصائص الاخراجة العلمية للكتاب ، وتطرح نتائجها بالتوليفة الفنية بينها وبين تعليقات المحقق على النص ، ومن الخصائص : التمام ، وصحة العبارة ، وسلامة الرسم ، والضبط اللغوي والنحوي ... ، ومن النقائص : التصحيف ، والتحريف ، والزيادة المقحمة ، والنقص سهواً وبياضاً في الأصل وطمساً وخرماً ؛ واضطراب الأوراق ، وبقدر ما يتهيأ للكتاب من إنضاج خصائص متنه وطرح نقائصه ، يدخل العمل فيه دائرة ما عددناه آنفاً : «التحقيق – الغاية» (٣) ، هذا المصطلح الذي نفضل أن نصف به كل ما يجترحه المحقق الثبت في الإخراجة العلمية للكتاب المخطوط من :

– قراءة دقيقة لنصه .

– مقابلة بين نسخه ، ووصف للفروق الماثلة بينها .

– تعليق على مضمونه بالضروري من المعلومات .

وما دام هاجسه هو الوصول به إلى «الكمال ، أو ما يقرب منه» ، فمن واجبه إذاً : ألا تضعف وسائله في بلوغ هذه الغاية العلمية ، ما كان منها متعلقاً بالنص تحريراً وتوثيقاً، وبالهامش شكلاً ومضموناً .

ونقول : «شكلاً» لأن من دعا إلى أن تتضمن مقدمة التحقيق إشارة عامة إلى أن ثمة فروقاً بين المخطوطات ، يستغنى بها عن العناية التفصيلية بها في هوامش المحقق ، قد رأى في تدوين عبارات من قبيل :

– ليس في : د ، ط .

---

(١) تنظر : الصفحة : ٦ .

(٢) تنظر : الصفحة : ١٥ .

(٣) تنظر : الصفحة :

– في د : كذا .

– ساقط من : ط .

إعاقةً للهامش وإرباكاً له (١) ، ونفهم من هذا : أن شكل الهامش مهم عنده ، وهو مهم عندنا أيضاً ، بيد أننا لا نعرف له وظيفة غير استيعابه لما يوثق به النص بأي سبيل من السبل ، شريطة : أن يعي المحقق حدود هذا الأمر وطبيعته وحجم الاستفادة منه ، فقد رأينا : أن مناهج التحقيق تختلف أول ما تختلف في جوهر هذا الوعي ؛ وفي أسلوب تطبيقه ، وعلى المحقق في أثناء عمله أن يرسم لنفسه خطة دقيقة للإفادة من وظيفة الهامش ، ويصدر في ذلك عن نظرية ذاتية ، إن كان قادراً على إبداع نظرية ، يطبع بها أعماله ، ومن هنا كانت ثمة نظرية تطبيقية – على سبيل المثال – لأستاذنا المرحوم مصطفى جواد في تعليقاته الثرية الشعريّة ، التي يعرض فيها فوائد نفيسة ، تمثل مستوى من التعليق، لا يتيسر الا للعلماء الكبار (٢) ولراجع في ذلك عمله في تحقيق :

– تلخيص مجمع الاداب – لابن الفوطي . (٣)

– تكملة إكمال الاكمال – لابن الصابوني . (٤)

– الجامع المختصر – لابن الساعي . (٥)

– الحوادث الجامعة – المنسوب لابن الفوطي .(٦)

– مختصر التاريخ – لابن الكازروني . (٧)

– المختصر المحتاج إليه من تأريخ ابن الدبيثي – انتقاء الذهبي . (٨)

– نساء الخلفاء – لابن الساعي .(٩)

---

(١) عباس هاني الجراخ ، وتنظر : تعليقاتنا : ٧٥ .

(٢) مع المصادر ١ : ٨ .

(٣) دمشق – ١٩٦٢ – ١٩٦٥ .

(٤) بغداد – ١٩٥٧ .

(٥) بغداد – ١٩٣٤ .

(٦) بغداد – ١٣٥١ .

(٧) بغداد – ١٩٧٠ .

(٨) بغداد – ١٩٥١ – ١٩٦٢ .

(٩) القاهرة – ذخائر العرب – دار المعارف

وثمة نظريات عمل معروفة للمكثرين من المحققين العرب ، ونذكر منهم : عبد السلام هارون ، إحسان عباس ، رمضان عبد التواب ، صلاح الدين المنجد ، حاتم الضامن ، وللمجوّدين منهم ، ونذكر على وجه التحديد : محمد بهجة الأثري ، محمود محمد شاكر حسين علي محفوظ ، ولو تأتّى لكل هؤلاء الفضلاء أن يتحدثوا عن تجاربهم الذاتية في تحقيق النصوص — كما يتحدث الشعراء والروائيون وكتاب القصة عن تجاربهم — لشخصوا لنا عناصر تلك التجارب تشخيصاً دقيقاً ، ولرأينا نحن فروقاً في المناهج والأصول والتكملات الفنية في التعامل مع النصوص القديمة ، تمثل نظرياتهم الخاصة في هذا الحقل من النشاط العلمي ، وسنجد فيهم من يقول بثقة — كما قال حسين علي محفوظ أو كما نقل عن لسانه : « لقد نشر ... رسائل وكتباً ودراسات ، أوسعها تحقيقاً وتعليقاً ؛ أعطى صورة واضحة لمنهجه في التحقيق وطريقته في النشر ، وأسلوبه في أحياء التراث ، ومن رسائله التي نالت استحسان أهل الخبرة في التحقيق :

— رسالة في تحقيق لفظ الزنديق (١)
— فتيا فقيه العرب . (٢)
— شرح عينية ابن سينا . (٣)
— رسالة في الهداية والضلالة (٤)

وخلاصة منهجه : التحقيق والتدقيق والايجاز . (٥)

وتلفت نظرنا في هذا النص : إشارته إلى أهل الخبرة في التحقيق ، وتتحدد في أذهاننا تبعاً لهذه الفئة فئتان أخريان :

الأولى: فئة تصدر في بواكيرأعمالها عن خطة اتباعيّة ، تقلد فيها هذا أو ذاك من أرباب التجارب والخبرة في تحقيق النصوص ، بحيث يتأتى لنا بيسر أن نلتقط ملامح الاتباع والتقليد فيما نقرأ لها ، ويسهل علينا القول — على سبيل المثال لاالنقد والتقويم —

---

(١) بغداد — ١٩٦٢ .
(٢) دمشق — ١٩٥٨ .
(٣) طهران — ١٩٥٤ .
(٤) طهران — ١٩٥٥ .
(٥) حميد المطبعي — مقابلة مع حسين علي محفوظ ضمن سلسلة « الجذور » جريدة الثورة . العدد ٥٧٣٦ في ٢٣ / ٢ / ١٩٨٦ .

إن عبد الحسين المبارك في تحقيق كتاب « إشتقاق اسماء الله – للزجاجي » (١) . يقلّد أستاذه رمضان عبد التواب ، وأن محمد نايف الدليمي في جمعه للشعر وتحقيقه ، يقلّد أستاذه نوري القيسي ، وأن مهدي عبيد جاسم ونهاد حسوبي في تحقيقهما لبعض النصوص اللغوية ، يقلدان أستاذهما حاتم الضامن ،. وأن عبد الوهاب العدواني – كما وصفه أستاذه حسين نصّار سنة : ١٩٧٣ ، حين قوم عمله في تحقيق « شرح فصيح ثعلب لابن ناقيا البغدادي » ، قد نزع منازع أستاذه مصطفى جواد في التحقيق (٢)، ولا عيب في هذا من حيث سلامته الفنية ، حين تكون لمثل هؤلاء بدوات خاصة بهم في هذا الموضع أوذاك ، يمكن أن تنمو رويداً رويداً ، حتى تستوي لاصحابها نظريات ومناهج ، تلحقهم بأهل الخبرة في التحقيق ، وتسلكهم فيهم اليوم أوغداً .

الثانية : فئة تصدر في أعمالها عن خطة اتباعية أيضاً ، تحاول أن تقلّد بها هذا أوذاك من أرباب التجارب والخبرة في تحقيق النصوص وتقعد بها قلة الاستعداد عن التطور والنضج ، ويكون في هذه الفئة من الضعفاء من لايكون على دراية كاملة حتى بأصول التقليد نفسه ، فتراه – على سبيل المثال أيضاً – : يملأ هوامشه بما ينفع ومالاينفع ، ومما لاينفع : مايظن أن العناية بوصفه من فروق نسخ الكتاب المخطوط توخٍ للدقة ، كالاشارة إلى ألف مقصورة كتبت طويلة في نسخة ، وإلى ميم جمعية مضمومة ، رسمت ضمتها واواً في الشعر ، وإلى ثاء مثلثة بدت وكأنها تاء مثناة ، وماشاكل هذا مما لازبدة فيه ، وماهو الإ من جفاء السهو ، نعني : سهو النساخ ، والعجلة ، وقلة التثبت .

فهل لمحقق أن تسلبه هذه العيوب الصغيرة رصانته العلمية ، وحكمته في التمييز بين المهم وغير المهم ، فيزعم لنفسه : أن الأمانة والدقة تفرضان عليه التنبيه على كل شيء ، ويفوته أن المقاصد في التحقيق الذي نريده : « غاية ، متنخلاً ، مخدوماً ، متين البناء » ليست على هذا النحو ، لأن لكل عمل نظريته وأصوله وحدود الاجتهاد فيه ، وفي دائرة هذه الحدود تبرز حرية المحقق ؛ لتدل على شخصيته ، وحسن مواجهته للأمور ، ورؤيته الخاصة في معالجتها ، كيما يكون « محققاً ثبتاً » .

وتبقى بعد هذا كلمتان :

---

(١) النجف – ١٩٧٤ .

(٢) لدى كاتب هذه السطور تسجيل صوتي لهذا الكلام الذي جرى في أثناء مناقشة رسالة الماجستير في كلية آداب جامعة القاهرة ، وقد كان الدكتور حسين نصار مشرفاً على إعدادها

إحداهما : في مقدمة التحقيق ، والأخرى : في فهارسه ، ونحن مع المحقق الرصين في أن تدق فهارسه، وتتشعب ، وتتخصص ، فإن فيها خدمة للكتاب وقارئه : لاتعد لها خدمة ، فهي لاتقلّ بحال عن خدمة التهميش ، وخدمة التقديم ، وإلاّ فكيف يكون التكامل في العمل من الفه — كما يقال — إلى يائه ، وقد عرفنا من لايقدر الفهرسة حقّ قدرها ، فيأخذ على محقق كتاب « الزاهر في معاني كلمات الناس — لابن الأنباري»(١) أنه صنع فهارس كتابه في مئتين وثلاثين صفحة (٢) ولأنه جعل للاعلام فهرسة خاصة ، وللشعراء أخرى ،وأنه .. وأنه ..(٣) ،وعرفنا من أهل الخبرة في التحقيق من يرى الفهرسة المفصلة منقبة من مناقب المحقق ، وهي عنده : من القواعد الحديثة ، الواجبة عليه، للأبواب ،والفصول والفوائد، والفرائد، وأسماء الناس ،والأمكنة ،والأجيال والطوائف ، والقبائل ، والفرق ، (٤) بيد أنه يضرب عمل أنستاس الكرملي في فهرسه الجزء الثامن من كتاب « الإكليل في تأريخ اليمن — للحسن بن أحمد الهمداني » (٥) مثلاً على الافتنان المفرط في وضعها ، فقد جعلها ثمانية عشر فهرساً ، للفصول ، والقواعد العربية ، والمعمرين من العرب ، والشعراء، والقوافي ، والمحدثين ، والرواة ، والعمران، والأسداد ، والقبور ، والمدافن ، والجبال ، والحصون ، والقلاع ، والقصور وحدها والألفاظ الغريبة ، والتأليف والمطبوعات ، والألفاظ الخاصة بالمؤلف والأمثال والأقوال المأثورة ، وأسماء المواضع ، وأسماء الرجال . (٦)

ويأخذ الناقد على هذا التشقيق تفريطه برعاية الوقت ، لأن الفهارس المألوفة في نظره:

١ — فهرس لأعلام الناس ، وفيهم : الرجال والنساء والقبائل والطوائف .

(ب) فهرس للامكنة ، وفيها : المدن والبلدان والقرى ، وتلحق بها : الأنهار والبحار والجبال والأودية .

(ج) فهرس للعمران ، وفيه ، : اشارات إلى الفرائد الفريدة الواردة في الكتاب .

---

(١) بغداد — ١٩٧٩ .

(٢) الزاهر ٢ : ص ص ٤١٥ — ٦٥٧ ، ويستخلص من هذا أن الفهارس وقعت في: ٢٤٢ صفحة .

(٣) عباس هاني الجراخ ، وتنظر : تعليقتنا : ٧٥ .

(٤) مصطفى جواد : أماليه في تحقيق النصوص ، بتحقيقنا : مجلة المورد : وتنظر : تعليقتنا الأولى ، ففيها ذكر : المجلد والعدد والتاريخ .

(٥) بغداد — ١٩٤٧ .

(٦) الأمالي : ١٢٥ ، وينظر : الإكليل ٨ : ص ص ٣٣١ — ٤٤٨ .

(د) فهرس للكتب المذكورة في نص الكتاب ، لأنها مراجع المؤلف ذكرها تأييداً أوتفنيداً ، فهي مسطورة على سبيل النقل ثم تصنع فهارس لكل كتاب بحسب مايستوجبه موضوعه ، كديوان الشعر ، وكتاب الأدب ، وكتاب الأحاديث (١) .

وهذه القاعدة جد صحيحة . بيد أن باب الاجتهاد ليس مغلقاً ، لأن هذا النوع من النشاط الفكري يمكن أن يصل إلى مسارب في داخل النص المحقق ، لاتقرّبنا منها الفهارس المداخلة بدقة ويسر وسلامة علمية ، ونحن نشير إلى السلامة العلمية في هذا الموضع ، ونعني بها : كل ماينشأ في الذهن من معناها و إيحاءاتها وظلالها ،وأقول هذا بعد تجربة ذاتية خاصة في فهرسة كتاب « شرح فصيح ثعلب – لابن ناقيا البغدادي » فقد صنعت فهارسه يوم قدّمته رسالةً (٢) جامعية أربعة عشر نوعاً : اللغة ، الآيات القرآنية ، الأحاديث والآثار ، الإمثال والأقوال السائرة ، الأشعار ، أنصاف الأبيات ، الارجاز ، الأعلام ، المجاهيل ، الجماعات ، القبائل . المواضع ، مراجع الدراسة والتحقيق ، محتويات الكتاب ، وكنت في هذا التقسيم أجرّد من حاجتي – بوصفي قارئاً للكتاب لامحققاً له – حاجة رجل آخر ، سيقرأه ويهمه أن يصل إلى مادته وصولاً سهلاً ودقيقاً ، فكيف أسدّ حاجته وحاجة قاريء مثلي لمثل هذا الكتاب؟

فاستحضرت في ذاكرتي قاعدة مصطفى جواد في فهرسة النصوص المحققة ، وكان قد عرضها علينا في أمالٍ دراسية في فن تحقيق النصوص (٣) . فوجدت أنها تلزمني بوضع فهرسة لغوية لمادة الكتاب ، فهي التي يستوجبها نصه قبل أي نوع آخر من الفهارس وأعجب – اليوم – ممن يحقق نصاً لغوياً ، ثم يخلي فهارسه من فهرسة لغوية لمتنه ، والأمثلة كثيرة على هذا التقصير ، لاحاجة بنا الى ذكرها في هذا الموضع ، وكان من المعتاد أن أفرد للآيات القرآنية لاستقلالها فهرسة خاصة وأجمع الأحاديث والآثار في فهرسة واحدة لرؤية مستقاة من علم مصطلح الحديث في دلالة : الحديث ، ودلالة : الأثر ، وتداخل هاتين الدلالتين فنياً في أذهان بعض المؤلفين ، والمثل قريب وواضح في عمل مجد الدين ابن الأثير في كتاب « النهاية في غريب الحديث والأثر » (٤) .

---

(١) الأمالي ، ايضا : ١٢٥ .

(٢) جامعة القاهرة : كلية الأداب – ١٩٧٣ .

(٣) جامعة بغداد : دائرة اللغة العربية – ١٩٦٥ .

(٤) تنظر : تعليقتنا : (٢). ص ٣٧

ولم يكن من المعتاد في نظري آنذاك أن أجمع الأمثال و الأقوال السائرة في فهرسة واحدة لأن للمثل معنىً وطبيعة ، غير معنى القولة السائرة وطبيعتها ، ولكنني جمعتها تقديراً لصيرورتهما في الحياة الاجتماعية القديمة عند العرب على حذو واحد من الوظيفة :

فهما يؤديان فعلا اجتماعياً متقارباً ، هو النقد والتربية والتوجيه ، فلا بأس إذاً في أن تجمعها فهرسة علمية واحدة ، وإن فرقت بينهما تأريخياً أسباب النشأة وظروفها ، وفنياً طرق الصياغة واساليبها .

وكان التمثل الفني سبباً لتوزيع النصوص الشعرية الواردة في الكتاب في ثلاثة أقسام

— الأشعار ، وأردنا : الأبيات المستشهد بها تامةً ؛ صدوراً وأعجازاً .

— أنصاف الأبيات ، وقد استشهد بها المؤلف صدوراً أو أعجازاً ، وقد حرصت في هوامش التحقيق على إثبات الصدر الناقص أو العجز ؛ ولو جريت على إثباتها في فهرسة الأشعار لظنّ أنها مما استشهد به المؤلف تاماً إلا أن أدل على حقيقة نقصها في المتن بوضع تكملاتها في أثناء فهرسة الشعر بين عضادتين (...) ، ولم أر وجهاً لذلك ، ففضلت حصرها في فهرسة خاصة ، مرتبة وفق حرفها الأخير ، صدراً كانت أو عجزاً ، ولو حصرت تكملاتها بين العضادات ، وأثبتها في مواضعها من فهرسة الأشعار التامة ، لغصّت هذه الفهرسة بالعضادات والاقواس (...) ، التي حصرت بينها أسماء الشعراء الذين استشهد المؤلف بأبياتهم ، ولم يصرح بأسمائهم .

— الارجاز ، وهي كثيرة جداً ، منها مااستشهد به المؤلف مفرداً ، ومنها مااستشهد به ثنائياً وثلاثياً ورباعياً ، ويناسب المفرد أن يوضع مع أنصاف الأبيات ، والثنائي أن يوضع مع الأبيات التامة ، ولو داخلنا بين الأبيات وأنصافها — كما ذكرنا آنفاً — لكان من الضروري أن نجعل الرجز المفرد ثنائياً بزيادة شطر من قطعته ، تجعله صدراً أو عجزاً ، أو نتركه مفرداً ، فنسأل : لمَ أكملت أنصاف الأبيات ، ولم تكمل الأرجاز المفردة ؟ ، ولو اجتهدت في أكمالها ، وذلك متعذر أحياناً ، ووضعت التكملات بين العضادات ، لتداخل الرجز المفرد بالثنائي ، ونصف البيت بالبيت ، والقوس بالعضادات والمنسوب من الأبيات والأنصاف والأرجاز بغير المنسوب أو المجتهد في نسبته ، وفي هذا مضطرب فني تحاميته بالفهارس الثلاثة المستقلة مع وجود شيء في الذاكرة من علم الشعر ، يفصل فنياً — أو يكاد — بين الشعر والرجز ، يمكن أن يعتمد عليه ؛ ويسوّغ به إفراد كل منهما في فهرسة خاصة .

أما فهارس : المواضع ، والمراجع ، والمحتويات ، فكان متوقعاً – وقد درج المحققون على صناعة أمثالها – ألا تثير أعتراضاً أو تساؤلاً ، وتوقعت أن يكون ثمة سؤالان عن فهارس : القبائل ، والجماعات ، والأعلام ، والمجاهيل هما :

– ماالفرق بين القبيلة والجماعة ؟

– ماجدوى إفراد فهرسة خاصة للمجاهيل ، تقابل فهرسة الأعلام ؟

وكان الجواب ناجزاً لدي ، أما القبيلة فمعروفة ، وأما « أرداف الملوك ، وأصحاب المعاني ، وأهل الأدب ، أهل الجاهلية ، وأهل الجنة ، وأهل الصدق ، وأهل العربية وأهل اللغة ، والبصريون ، والجبرية ، والجلساء ، والجند ، والحاج ، الداج ، والصالحون والعاقة ، والعسكر والمتصوفة – وماشاكل هذا » فليس من العلم في شيء أن نوزع هذه الجماعات ، بين : أميّة ، وبكر ، وتغلب ، وثعل ، وجرم ، وحداد ، وحرماز ، وذبيان ، وسدوس ، وشيبان ، وعبد السيد ، وقضاعة ، ونهد ، ونهشل والهجيم ، ويربوع – وماشاكل هذا، لأنّ التحقيق والفهرسة تكملة مهمة وعلميةمن تكملاته ؛ يعني التدقيق والتدقيق يعني : أن نضع كل شيء في مجراه ونصابه ، مادمنا نمارس عملاً من شروطه أن نبلغ به حد الكمال العلمي ، أو حداً قريباً منه : واذا كان الحيز الذي ستأخذه المداخلة بين القبائل والجماعات في فهرسة واحدة لايقلّ عن الحيز الذي سيأخذه الفصل بينهما في فهرستين مستقلتين ، فلمَ المداخلة ؟ ، والفصل ممكن ومسوغ علمياً ومنهجياً وطباعياً أيضاً .

والأعلام معروفون : ابن الأعرابي ، وابن سيرين وأبو الأسود الدؤلي ، وأبو تمام وأبو النجم العجلي وأحمد بن محمد الصنوبري ، والأخنس الجهني ، وأمرؤ القيس ، واوفى بن عقبة ، وجرير بن عبد المسيح المتلمس ، وجرير بن عطية ، والحسن بن عبد الله السيرافي ، ودختنوس بنت لقيط بن زرارة ، وفلان وفلان وفلانة» ، ولكن من «الآخر ، والازدي ، وامرأة من العرب ، والراجز ، والسلولية ، والماجنوي ، واليماني :: مطلقاً » ، أيمكن أن يترك أمثال هؤلاء الأغفال دون أن يشار إلى صفحات ذكرهم في الكتاب . ثم ندعي : أننا صنعنا له فهارس ، تجعل مادته على طرف الثمام ؟ .

كان هذا كله اجتهاداً فكرياً ومنهجياً في حدود مايرى ويقدر المحقق أن ينجزه من الخدمة الفهرسية للكتاب ، ومن المحققين من يبلغ تقصيره في هذا المجال حدّ الاساءة إلى النص المحقق ، و لكننا لانمسك عن الاشارة في هذا الموضع إلى واحد منها ، كما

أمسكنا آنفاً عن ذكر مثال لمن يحقق نصاً لغوياً ، ثم لايصنع له فهرسة لغوية (١) ، بيد أن المثال في هذا الموضع سيكون من خارج الدائرة اللغوية ، فبين أيدينا إصدارة «دار الفكر» لكتاب «عيون الأنباء في طبقات الأطباء — لابن أبي أصيبعة» (٢) ، وهو كتاب مليء بذكر الأعلام والمواضع وأسماء المصنفات و النصوص الشعرية والفوائد العلمية المختلفة ، وقد أربت صفحات إصدارته المشار اليها على تسع وخمسين وتسعمئة صفحة في ثلاثة أجزاء ، لم تختم إلا بفهرسة طبقات للمترجم لهم في الكتاب وضعت وفق تصرف تعسفي غريب ، ولم تحو من رجال الطبقات إلا القليل القليل من أسمائهم .

فاذا عرفنا أن المؤلف قد ترجم في «الباب الرابع عشر» من — كتابه — على سبيل المثال وهو في «طبقات الأطباء في الديار المصرية» لأكثر من خمسين رجلاً (٣) ، فأن الفهرس المحقق المجهول من هؤلاء أكثر من ستة فقط ، وعذره في ذلك : وفي رداءة عمله كله : أنه ومعه الناشر الذي تفضل عليه بنشر الكتاب عن نشرة مصرية قديمة ؛ يجهلان كل شيء عن قواعد النشر العلمي ، فلا المقدمة مقدمة ، ولا التعريف بالمؤلف تعريفاً ، ولا التحقيق تحقيقاً ، ولاالفهرسة فهرسة ، لأنهما ناشران ماهوجان ، (٤) لايصدران في عملهما عن نظرية علمية وحسن فني ، فمثل كتاب «الأنباء ...» جدير بأن يعرف بصاحبه تعريفاً دقيقاً ، وتلاحق مخطوطاته في مظان وجودها ، فيؤتى بها ؛ ويقابل بين متونها ، وتوثق مادته ويعلق عليها ، وتفهرس فهرسة شاملة دقيقة ، ليجيء الكتاب بعد ذلك على مايناسب قيمته العلمية ، ومكانته في المكتبة العربية ؛ بوصفه مصدراً شاملا ومهماً في بابه .

والكلمة الثانية من الكلمتين الباقيتين المنّوه بهما (٥) آنفاً ففي مقدمة التحقيق ، وهي — فيما نزعم — مهمة وخطيرة جداً ، لأنها صلة القارىء بفكر المحقق ومنهجه في العمل ، ومن شأن الصلة أن تصنع على بصيرة ، كيما تستطيع تقديم كاتبها وجهده ، ومنهجه للجمهور بكفاءة عالية ، وإلاّ فلا قيمة لها ، ولاحاجة ثمة إليها ، ويعني هذا أن تكون هذه الكلمة التصديرية وظيفية لاتمريناً على الانشاء ، وأن تكون ضربة ماهرة

---

(١) تنظر : الصفحة :

(٢) بيروت — ١٩٥٧ .

(٣) عيون الانباء ٣ : ص ص ١٣٥ — ٢٢٢ .

(٤) تنظر : تعليقتنا : (٦) . ص٢٢

(٥) تنظر : الصفحة :

للمحقق ، ويحسن بنا أن نقدم نصوصاً من مقدمات بعض المحققين ، ثم نعطي حكماً :

١ — هكذا شاءت المقادير أن يرى هذا الكتاب القيم النور ، ويكون في متناول أيدي القراء الذين طالما تشوقوا لمطالعته وحرصوا على اقتنائه ، فضاعت أمانيهم أدراج الرياح . (١).

٢ — عرف العرب كثيراً من ألوان الخيال ، ولكنهم لم يهتموا به ، ولم يقسموه هذا التقسيم الذي تعارف عليه النقاد حديثاً ، ووقفوا عندما يمكن أن يكون الخيال تداعي معانٍ ، فحصروا دراسته في أبواب المجاز المرسل والتشبيه والاستعارة والكناية ، وهي مبنية على تداعي المعاني .. وهذه الفنون ليست غاية في ذاتها ودراستهم لهذه الموضوعات لاتكاد تخرج عن الجملة أو الجملتين ... وشغل القدماء بهذه الفنون ، وعرفوا أساليبها ، وكان اهتمامهم منصباً على التشبيه في أول الأمر ... (٢)

٣ — أصبح الحديث عن التراث في الآونة الأخيرة جزءاً من الحديث عن تأريخ الأمة وبناء حضارتها ؛ وتكوين وجودها ؛ لما يحمله هذا الحديث من تقويم لهذا الموروث وعلاقته الأصيلة بمجد الأمة ؛ وقد اكتسب هذا الحديث أهمية بارزة لأن الاهتمام به بدأ في مرحلة اليقظة الفكرية التي نشرت ظلها فوق ربوع هذه الأمة . (٣)

٤ — من الملاحظ أن التأريخ الوظيفي لشبه الجزيرة العربية يتمثل في العامل الجغرافي المتميز الذي ظل يحمل المتغير الثابت لهذه الوظيفة ، وأن الخصائص الواضحة التي تجلت فيها تحدد الصلة الحقيقية للبناء الحضاري والتطور التاريخي والاحساس بالمظاهر الأساسية في التكوين البشري ، فهو المكان الذي (٤) ، هيأت له القدرة الإلهية أن يحتضن دعوات التوحيد في أطرافها المتكاملة .

٥ — هذا كتاب أدب وتأريخ ، ألفه مؤلفه مدعواً إليه في الربع الأول من القرن السابع الهجري ليكون تعريفاً لأهل المشرق بأموال المغرب ، فجاء تعريفاً ، شافياً وافياً بما أراد مؤلفه والمؤلَّف له (٥) .

---

(١) مصطفى عوض الكريم ، مقدمة : المطرب في أشعار أهل المغرب : ص : د .

(٢) أحمد مطلوب ، مقدمة : الجمان في تشبيهات القرآن : ٥ .

(٣) نوري القيس ، وحاتم الضامن ، مقدمة : التذكرة الفخرية : ٣ .

(٤) الفاضلان ايضا ، مقدمة : أسماء خيل العرب : ٣ .

(٥) محمد سعيد العريان ، مقدمة : المعجب في تلخيص أخبار المغرب : ١ .

٦ – بلاد اليمن تكاد تكون مهملة منسية ، ولم يدرس من تراثها الثقافي في شتى العلوم – ذلك التراث الذي ألفه علماؤها في الفقه واللغة والنحو والشعر وعلم الحساب والتنجيم – الإماكتب عن تراجم الرجال كطبقات فقهاء اليمن ، أو كتب الامثال ، وعن سيرة حكامها وتاريخهم ، وأما الكنوز الفقهية واللغوية والنحوية من نتاج علماء اليمن فما تزال مخطوطات ... فوددت أن أكون أول طالب علم ، ينفض الغبار عن هذا الكتاب ، ليخرج للنور ، وهو من كتب النحو لبلاد اليمن . (١)

وكفى ماتقدم من النصوص ، ويمكن أن نسجل منها مالايتسع له مجال على سبيل : الحشر أو الانتقاء أو الالتقاط الكيفي ، ويمكن أن نستخلص مما سنقدمه منها ظواهر فنية كثيرة ، منها في هدي ماسجلناه :

– الانشاء في الاول .
– المباشرة في التدريس في الثاني .
– التنظير الفكري في الثالث والرابع .
– الدخول فيما يتعلق بالكتاب المحقق نفسه في الخامس .
– كتابة التاريخ في السادس .

وتضعنا هذه المستخلصات في « إشكالية » فنية ، على المحقق أن يغالبها بحكمته : فيختار المدخل المناسب إلى عمله ، وليس من حقنا أن نلزمه بشيء في هذا الصدد : لأن تقديمه للكتاب المحقق هو فرصته الأولى لتقديم نفسه إلى قرائه ؛ ونحن لانشك في أن اهتبال هذه الفرصة مما يدخل في حسبانه وفكره وتقديره العلمي ، ومع هذا ، فمازلنا وسنبقى نقرأ مقدمات فجّة ، تستحق الأقلام الّتي حبرتها أن تؤخذ ، وتكسّر وتستتاب عن الكتابة ، لأن مقدمّات الكتب من أدب العربية ، ومن واجبها – والأمر على هذا النحو – أن تكون بمستوى هذا العبء المشرف الجليل . (٢)

الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني
الموصل : ٢٦ جمادي الاولى ١٤٠٦هـ
٥ شباط ١٩٨٦ م

---

(١) هادي عطية مطر ، مقدمة : كشف المشكل في النحو ١ : ٧ – ٨ .
(٢) نقول وقد نجز البحث : إننا لم نر ضرورة أن نلحق به جريدة مصادر ومراجع ، فقد استوفينا ذكر الكتب باسمائها وأسماء محققيها وسنوات طبعها ومواضعه في السياق ؛ متناً وهامشاً .